



دليل استيفاء شكوى الوقاية

وكالة المعالجات التجارية

النسخة 2.0

1447 هـ - 2026 م

التصنيف: عام | Public



المحتويات

2.....	مقدمة.....
3.....	تعليمات هامة
4.....	المعاملة السرية
4.....	الجدول الزمني حتى بدء التحقيق
5.....	تعريف هامة
6.....	استيفاء شكوى الوقاية
7.....	القسم الأول (المعلومات عامة).....
10.....	القسم الثاني (المنتج محل الشكوى والمنتج المشابه في المملكة).....
17.....	القسم الثالث (الصناعة المحلية).....
17.....	مقدمو/ مؤيدو الشكوى.....
19.....	المنتجون الآخرون
20.....	القسم الرابع (التطورات غير المتوقعة).....
22.....	القسم الخامس (الواردات).....
24.....	المستوردون المعروفون
24.....	علاقة الارتباط
25.....	القسم السادس (المعلومات والبيانات المالية، الضرر المادي، التهديد بالضرر المادي).....
25.....	1-6 المعلومات والبيانات المالية
26.....	2-6 الضرر الجسيم.....
32.....	3-6 التهديد بالضرر الجسيم
35.....	القسم السابع (المسببات الأخرى للضرر والعلاقة السببية).....
38.....	القسم الثامن (خطة التعديل الهيكلي).....
39.....	القسم التاسع (المصلحة العامة).....
40.....	القسم العاشر (التدابير الوقائية المؤقتة المقترحة).....
41.....	النماذج الملحقة



مقدمة

تزامناً مع صدور نظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/60) بتاريخ 1444/4/29 هـ الموافق 2022/11/23 م ("النظام")، وصدور اللائحة التنفيذية للنظام بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للتجارة الخارجية رقم (55) بتاريخ 1444/8/9 هـ الموافق 2023/3/1 م ("اللائحة")، فقد قامت الهيئة العامة للتجارة الخارجية ("الهيئة أو جهة التحقيق") ممثلة في وكالة المعالجات التجارية ("الوكالة") -باعتبارها جهة التحقيق- بإعداد هذا الدليل ليكون دليل استرشادي أمام ممثلي الصناعة المحلية أو من ينوب عنهم للتعرف على كيفية تقديم شكوى الوقاية ضد الزيادة الكبيرة في الواردات بالسوق المحلي للمملكة وتسبب أو تهدد بحدوث ضرراً جسيماً للصناعة المحلية.

وفقاً للفقرة الأولى من المادة الرابعة من النظام تكون الهيئة هي جهة التحقيق المحلية الرسمية بالمملكة في المعالجات التجارية وهي المكلفة بإجراء تحقيقات ومراجعات المعالجات التجارية وفرض التدابير بهدف حماية الصناعة المحلية من الواردات المغرقة أو المدعومة أو من الزيادة الكبيرة في الواردات، ووفقاً للفقرة الثانية من المادة الرابعة من النظام تتولى الإدارة المعنية بالمعالجات التجارية بالهيئة وهي "الوكالة" بتلقي الشكاوى وطلبات المراجعات وتشكيل فرق التحقيق لإجراء التحقيقات والمراجعات وطلب وتلقي البيانات ورفع نتائجها إلى محافظ الهيئة.

وقد تم تعريف طلب الشكاوى بالمادة الأولى من اللائحة بأنه: "تقدمه الصناعة المحلية أو من ينوب عنها على نماذج الشكاوى المعدة من قِبل الإدارة بغرض طلب تسجيل الشكاوى ودراسة مدى إمكانية بدء التحقيق"، ووفقاً للمادة السادسة من اللائحة عند استيفاء الصناعة الشاكية لمتطلبات الشكاوى، تقوم الوكالة بالتحقق من دقة وكفاية البيانات المقدمة بالشكاوى، وتتخذ الوكالة القرار في قبول أو رفض الشكاوى، وفي حالة قبول الشكاوى ترفع الوكالة توصيتها ببدء التحقيق لمحافظ الهيئة الذي يصدر قراره بشأن توصية الوكالة، وعند اتخاذ المحافظ قراره ببدء التحقيق وصدور الإعلان العام وفقاً للمادة الثامنة من اللائحة، تجري الهيئة ممثلة في الوكالة تحقيقاً للتدابير الوقائية -بموجب أحكام النظام واللائحة - للتحقق من وجود زيادة كبيرة في الواردات تسببت أو تهدد بحدوث ضرر جسيم بالصناعة المحلية، وعند اعتماد المحافظ للنتائج النهائية للتحقيق والتوصية بفرض التدابير، ترفع إلى رئيس مجلس إدارة الهيئة الذي يقرر في التوصية بفرض تدابير وقائية من عدمه .

تم إعداد هذا الدليل لتقديم شرح مبسط لمساعدة مقدم الشكاوى في فهم المتطلبات بشكل سليم ودقيق لكافة عناصر الشكاوى وفقاً للنموذج المعد من قبل الوكالة، وقد تم نسخ جميع الأسئلة الواردة في نموذج الشكاوى في هذا الدليل (باللون الأسود) وتم إضافة أمثلة لتوضيح طريقة ومتطلبات الإجابة على كل سؤال (باللون القرمزي) مما يساعد الشاكي في الاسترشاد بها عند تقديم إجاباته، وحتى تتمكن الصناعة المحلية أو من ينوب عنها من تقديم شكوى مؤيدة مستندياً متضمنة للأدلة والقرائن وفقاً للمتطلبات التي المنصوص عليها في اللائحة.



تعليمات مهمة

- تقدم الصناعة المحلية الشاكية أو من ينوب عنها طلب الشكوى بعد استيفائه عن طريق النظام الإلكتروني للمعالجات التجارية النظام الإلكتروني للمعالجات التجارية، بعد مراجعة دليل الاستخدام الخاص بالنظام (رابط دليل

(الاستخدام).

- يكون طلب الشكوى مُدعَمًا بالبيانات والأدلة الكافية والقابلة للتحقق وفق النموذج المعد لذلك، ويُقدم طلب الشكوى ومرفقاته إلى الوكالة على أوراق الشركة الرسمية مختومة بختم الشركة الرسمي وموقعة من صاحب الصلاحية بالشركة.



- يُقدم طلب الشكوى المختوم والموقع بصيغة PDF مع نسخة بصيغة Word، وتقدم البيانات في الملاحق أو المرفقات المرتبطة بصيغة PDF أو Excel حسب طبيعة الملحق أو المرفق.
- يتم الإجابة عن كل سؤال بشكل تفصيلي وإن كان السؤال ينقسم لأكثر من قسم يتم الإجابة عن كل قسم بشكل منفصل.
- عند الإجابة على الأسئلة، تقدم الصناعة الشاكية شرح وافي مع تقديم كافة الأدلة عن البيانات المقدمة، ويتم تقديم الأدلة كمرفقات بطلب الشكوى ويحدد رقم لكل مرفق عند الإجابة الخاصة به.
- تقوم الصناعة الشاكية بكتابة شرح أو توضيح أو تعليق أسفل كل جدول على حدة إذا تطلب الأمر ذلك.



- لا يكتفي بالإجابة على الأسئلة بنعم أو لا، ويجب تقديم شرح أو أدلة توضح عن أسباب الإجابة بنعم أو لا.
- في حالة عدم انطباق السؤال على حالة الصناعة الشاكية يتم الإجابة بـ "لا ينطبق" مع توضيح الأسباب.
- يقدم طلب الشكاوى من نسختين سرية وغير سرية مع استيفاء الشروط الواردة في قسم المعاملة السرية.
- تقدم بيانات حسابات الدعم والضرر خاصة البيانات المالية على وسائل إلكترونية (Excel)، لتمكين الوكالة من القيام بدراسة وتحليل البيانات والتأكد من دقة المعلومات والحسابات الموضحة بها.
- يمكن طلب الحصول على المساعدة الفنية من الوكالة لتوضيح وشرح كيفية استيفاء طلب الشكاوى.

المعاملة السرية:

- يتعين على الصناعة الشاكية أو من ينوب عنها بموجب الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من اللائحة تقديم نسخة سرية ونسخة غير سرية من طلب الشكاوى، وعند طلب الصناعة الشاكية المعاملة السرية لبعض المعلومات يتعين تحديد المعلومات المطلوب معاملتها معاملة سرية وتحديد أسباب ذلك، مع ختمها أو وضع علامة واضحة تبين سريتها، وعندما تتوافر الشروط والمتطلبات المنصوص عليها في الفصل الرابع من اللائحة، سيتم التعامل مع هذه المعلومات بصفة السرية من قبل الهيئة.
- تتخذ الهيئة الإجراءات اللازمة لضمان حفظ المعلومات السرية وتنظيم إجراءات تداولها والاطلاع عليها من قبل من لهم حق الاطلاع عليها، وتقوم بالفصل بين ملفات البيانات السرية والملفات العامة التي يمكن للأطراف المعنية وأشخاص المصلحة العامة المشاركين في التحقيق الاطلاع عليها.
- تلتزم الهيئة وجميع المشاركين والمطلعين على التحقيقات بحماية سرية المعلومات وفقاً لأحكام الفصل التاسع من النظام، ويطبق على مخالفات الحفاظ على سرية المعلومات نظام عقوبات نشر الوثائق والمعلومات السرية وإفشاءها.

الجدول الزمني حتى بدء التحقيق:

- وفقاً للفقرة الثانية من المادة الثالثة من اللائحة تُسجل الشكاوى برقم خاص في سجل الشكاوى فور فحصها من إدارة الشكاوى والتأكد من استيفائها مستندياً وقرار سعادة وكيل المعالجات التجارية قبول الشكاوى مستندياً وتسجيلها برقم خاص في سجل الشكاوى، ويتم إخطار الصناعة الشاكية بقرار الوكالة، ومن ثم يطبق الجدول الزمني الآتي:

من تاريخ تسجيل الشكاوى تقوم الوكالة:	خلال 45 يوم
• ببحث مدى دقة وكفاية الأدلة والبيانات المقدمة بالشكاوى لتحديد مدى وجود أدلة كافية تبرر بدء التحقيق. • رفع توصية للمحافظ ببدء التحقيق أو رفض الشكاوى مع إخطار الصناعة الشاكية بأسباب رفض الشكاوى، وذلك بموجب الفقرات الأولى والثالثة والسادسة من المادة السادسة من اللائحة.	
من تاريخ رفع الوكالة التوصية ببدء التحقيق، يقرر المحافظ في شأن بدء التحقيق بموجب الفقرة الأولى من المادة الثامنة من اللائحة.	خلال 15 يوم
تقوم الهيئة بإخطار لجنة الوقاية بمنظمة التجارة العالمية والإعلان العام عن بدء التحقيق فور اتخاذ المحافظ قراراً ببدء التحقيق، وفي حالة قرار المحافظ عدم بدء التحقيق يتم إشعار الصناعة الشاكية بقرار الرفض المسبب.	فوراً



الزيادة في الواردات:

زيادة الواردات الموجهة للمملكة من المنتج الخاضع لتحقيق التدابير الوقائية بكميات متزايدة سواء بشكل مطلق أو نسبة إلى الإنتاج المحلي، وتلحق أو تهدد بحدوث ضرر جسيم بالصناعة المحلية.

الضرر الجسيم:

تدهور عام كبير في حالة الصناعة المحلية.

التهديد بالضرر الجسيم:

أن يكون الضرر الجسيم وشيك الوقوع استناداً إلى حقائق وليس مجرد ادعاءات أو احتمالات بعيدة الحدوث.

العلاقة السببية:

يجب أن يكون هناك علاقة سببية بين الضرر الجسيم أو التهديد به الذي تعاني منه الصناعة المحلية الشاكية والزيادة الكبيرة في الواردات، بمعنى أن حدوث الضرر قد تزامن مع زيادة الواردات.

المنتج محل الشكوى (المستورد):

المنتج الموجه إلى المملكة (المستورد) الذي تدعي الصناعة المحلية أنه يستورد حديثاً بكميات كبيرة، وحديثة، ومفاجئة، وحادة.

المنتج المشابه:

منتج مطابق (مماثل في كل النواحي) للمنتج محل الشكوى، وفي حال عدم وجود منتج مشابه للمنتج محل الشكوى في كل النواحي، فهو المنتج الذي تكون مواصفاته وثيقة الشبه بمواصفات المنتج محل الشكوى أو المنتج المنافس بشكل مباشر للمنتج محل الشكوى.

الصناعة المحلية:

مجموع المنتجين في المملكة للمنتجات المشابهة أو المنافسة بشكل مباشر، أو من يشكل إنتاجه أو مجموع إنتاجهم من المنتجات المشابهة أو المنتجات المنافسة بشكل مباشر نسبة كبيرة من إجمالي الإنتاج المحلي بالمملكة من هذه المنتجات.

فترة التحقيق المقترحة:

الفترة الزمنية المقترحة الأقرب لتاريخ تقديم طلب الشكوى والتي يتعين على الصناعة الشاكية تقديم البيانات والمعلومات عنها لتأييد ادعاءاتها، وقد يتطلب بدء التحقيق تحديث هذه الفترة لتكون الفترة الزمنية الأقرب لبدء التحقيق.



فترة تقييم الضرر:

فترة زمنية تتضمن ثلاث إلى خمس سنوات (مالية أو ميلادية) تنتهي وتشمل فترة التحقيق المقترحة، وتقدم الصناعة الشاكية البيانات والمعلومات بشأن الواردات ومؤشرات الصناعة المحلية السعريّة والاقتصادية لبحث الزيادة في الواردات وكذلك وجود الضرر الجسيم أو التهديد به والعلاقة السببية.

فترة إجراء التحقيق:

هي الفترة الزمنية التي تقوم فيها جهة التحقيق بإجراءات التحقيق وتبدأ من تاريخ إعلان بدء التحقيق وتنتهي برفع المحافظ التقرير النهائي والتوصيات لرئيس مجلس إدارة الهيئة، ولا تتجاوز هذه الفترة اثني عشر شهراً، ويمكن تمديدّها لفترة أو فترات إضافية لا تتجاوز فترة في مجموعها ثمانية عشر شهراً.



استيفاء شكوى الوقاية

يهدف هذا الدليل إلى تقديم المساعدة الفنية للمنتجين بالمملكة العربية السعودية حول كيفية إعداد شكوى الوقاية وتوضيح المعلومات والبيانات الأساسية المطلوب تقديمها بنموذج الشكوى، حيث تعتبر الشكوى هي الركيزة الأساسية التي يقوم عليها التحقيق، لذا يجب على الصناعة الشاكية تقديم الأدلة الكافية والدقيقة التي تؤيد شكواها.

يتعين على الصناعة الشاكية العمل على تجنب تقديم أدلة غير دقيقة أو مضللة تضعف من موقفها خلال التحقيق، حيث أن الأطراف المعنية المشاركة بهذه التحقيقات كفلت لهم القوانين الدولية والنظام ولائحته التنفيذية أحقية تقديم الدفوع والتعليقات على الشكوى للدفاع عن مصالحهم، وأيضاً اللجوء إلى المراجعات القضائية من خلال التظلمات أو الطعون على التدابير المفروضة نتيجة للتحقيقات بغرض الاعتراض على أي مخالفات أو ضعف في الأدلة المقدمة بالشكوى أو بشأن الحقائق وتطبيق أحكام النظام التي تم الاعتماد عليها في التحقيق للتوصل إلى النتائج النهائية، وقد يؤدي تقديم بيانات أو أدلة غير دقيقة أو مضللة إلى رفض الشكوى أو إنهاء التحقيق دون فرض تدابير.

لذا يتعين على الصناعة الشاكية الاطلاع على هذا الدليل واستيفاء نموذج الشكوى وفقاً للمتطلبات المعروض لها دليل استرشادي وفقاً لما يلي:



1 القسم الأول (معلومات عامة)

يهدف هذا القسم إلى التعرف على هوية الشركة الشاكية، وأنشطتهم الرئيسية والثانوية، وأرقام تسجيلهم بكل من السجل التجاري والصناعي أو أي سجل آخر، وبيانات الاتصال والعناوين الخاصة بالشركة ومواقعها الإدارية والإنتاجية، وكذلك هوية ومعلومات الموظف المسؤول بالشركة و/أو الجهة المفوضة/الموكلة عن الشركة للتواصل مع الوكالة فيما يخص الشكوى.

1-1 مقدم / مقدم الشكوى

1-1-1 اسم الشركة:

عنوان الشركة:

هاتف الشركة:

2-1-1 السجل التجاري [رقم:] مرفق (1)

الترخيص الصناعي/أخرى [رقم:] مرفق (2)

يرفق عقد تأسيس الشركة مع تعديلاته مرفق (3)

يتعين على الصناعة الشاكية كتابة اسم الشركة الرسمي كاملاً، على أن يتم التوضيح ما إذا كان هناك اسم تجاري أو اسم آخر لها، ويتم كتابة أرقام السجلات الخاصة بالشركة (سجل تجاري، ترخيص صناعي، ترخيص زراعي، وغيرهم إن وجد) مع إرفاق نسخ واضحة منهم على أن يتم إرفاق السجل التجاري بمرفق رقم 1 والسجلات والترخيص الأخرى بمرفق رقم 2، وكذلك إرفاق نسخة واضحة من عقد تأسيس الشركة مرفقاً به كافة تعديلاته بمرفق رقم 3.

3-1-1 اذكر تاريخ إنشاء الشركة وتاريخ بداية الإنتاج الفعلي للمنتج المشابه في المملكة.

يتعين على الصناعة الشاكية ذكر تاريخ إنشاء الشركة وفقاً لعقد التأسيس وتاريخ بداية الإنتاج الفعلي للمنتج المشابه بعد الانتهاء من العمليات التجريبية.

4-1-1 اذكر نشاط الشركة الرئيسي مع ذكر كافة المنتجات التي تقوم الشركة بإنتاجها.

تحديد أنشطة الشركة الرئيسية (تصنيع - بيع - استيراد - تصدير - غيره) والتحدث عنها بالتفصيل، وكذلك ذكر المنتجات الرئيسية التي ترتبط بهذه الأنشطة بما فيها المنتج المشابه أو المنافس.

5-1-1 اذكر أي أنشطة ثانوية للشركة.

توضيح أي أنشطة ثانوية للصناعة الشاكية إن وجدت لا ترتبط بالنشاط الاقتصادي الرئيسي للمنشأة ومدى تعلق النشاط الثانوي بالمنتج المشابه أو المنافس، وتعتبر الأنشطة الثانوية هي الأنشطة التي ينتج عنها إيرادات نتيجة ممارسة لا ترتبط بالنشاط الرئيسي مثل إيرادات بيع مخلفات إنتاج، تأجير مباني وأراضي غير زراعية وكذلك تأجير آلات ومعدات... الخ، وأي إيرادات تشغيلية أخرى مع ضرورة تحديد أنواع تلك الإيرادات.



6-1-1 اذكر أسماء المساهمين ونسبة ملكيتهم لمن هم أكثر من 5%، مع توضيح طبيعة النشاط لكل مساهم.
مرفق (4)

استيفاء المرفق رقم 4 الذي يشمل أسماء المساهمين الذين تزيد نسبة مساهمتهم عن 5% ونسب ملكيتهم وطبيعة نشاط كل مساهم مع توضيح ما إذا كان لديهم أي أنشطة تتعلق باستيراد أو بيع أو إنتاج المنتج محل الشكوى.

7-1-1 اذكر الهيكل الإداري للشركة. مرفق (5)

توضيح الهيكل الإداري للشركة والذي يشمل كافة الوحدات الإدارية الرئيسية والفرعية على شكل جدول أو خريطة بمرفق رقم 5.

8-1-1 اذكر كافة الشركات المرتبطة بالشركة سواء داخل أو خارج المملكة. مرفق (6)

ذكر كافة الشركات المرتبطة بالشركة بشكل واضح بمرفق رقم 6 مع توضيح طبيعة علاقة الارتباط بالتفصيل، ومدى تأثير علاقة الارتباط أو تداخلها مع عمليات إنتاج، أو بيع أو تسويق المنتج المشابه أو المنافس.

علمًا بأن تعريف علاقة ارتباط هو "عندما يكون أحد الأطراف له سلطة مباشرة أو غير مباشرة في التحكم في الطرف الآخر، أو أن كلا الطرفين يتحكم فيهما طرف ثالث بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو أن كلا الطرفين يتحكمان بشكل مباشر أو غير مباشر بطرف ثالث، ويثبت تحقق حالة التحكم عندما يكون الطرف له سلطة قانونية أو تشغيلية لممارسة قيود أو إصدار قرارات ملزمة على الطرف الآخر".

2-1 الموظف المسؤول بالشركة للتواصل مع الوكالة:

اسم الموظف البديل:

اسم الموظف الأساسي:

المسمى الوظيفي:

المسمى الوظيفي:

هاتف:

هاتف:

جوال:

جوال:

البريد الإلكتروني:

البريد الإلكتروني:

(يتم إرفاق التوكيل/التفويض وخطاب التعهد الموثقين وفقًا للنموذجين بالملحقين 3 و4)

يتعين تحديد هوية وكافة بيانات التواصل للموظف المسؤول الأساسي الذي سيكون حلقة التواصل بين الشركة والوكالة خلال مرحلة تقديم الشكوى وكذا تحديد بيانات الموظف البديل بالشركة في حالة عدم تواجد الموظف الأساسي، مع إرفاق التوكيل/التفويض وخطاب التعهد الموثقين وفقًا للنموذجين بالملحقين 3 و4.

كما ينبغي أن تكون بيانات الموظف الأساسي هي نفسها بيانات الموظف المسجلة على النظام الإلكتروني للمعالجات التجارية عند طلب حساب تقديم شكوى على النظام الإلكتروني للمعالجات التجارية.



3-1 الجهة المفوضة/الموكلة عن الشركة (إن وجد):

اسم الجهة المفوضة أو الموكلة/ الممثل النظامي أو الوكيل الشرعي/ مكتب الاستشارات/ من ينوب عن الشركة ... غيره:

اسم مسؤول التواصل مع الوكالة عن الجهة المفوضة:

بيانات الاتصال:-

عنوان المكتب: الرمز البريدي:

هاتف:

جوال مسؤول التواصل: البريد الإلكتروني لمسؤول التواصل:

(يتم إرفاق التوكيل/ التفويض وخطاب التعهد الموثقين وفقاً للنموذجين 3 و4)

إذا تم اختيار جهة مفوضة أو موكلة عن الشركة خلال مرحلة تقديم واستيفاء الشكوى مثل "ممثل نظامي، أو وكيل شرعي، أو مكتب استشارات، أو محاسب" فلا بد من تقديم اسم هذه الجهة وكافة بيانات الاتصال الخاصة بها، واسم المسؤول بهذه الجهة ووظيفته وبيانات التواصل معه والذي سيكون حلقة التواصل بين الجهة والوكالة، مع تقديم التفويض الرسمي وخطاب التعهد موثقين وذلك وفقاً للنموذجين 3 و4.

كما ينبغي أن يكون اسم الجهة المفوضة والمسؤول هم أنفسهم الذين تم تسجيلهم في النظام الإلكتروني للمعالجات التجارية عند طلب حساب تقديم شكوى على النظام الإلكتروني للمعالجات التجارية.

من الذي يمكن أن يفوض أو يُوكَل عن الصناعة المحلية؟

- مكتب محاماة متخصص في المعالجات التجارية أو التجارة الدولية.
- مكتب استشارات اقتصادية.
- الغرفة التجارية.
- اتحاد منتجين.
- جمعية رجال أعمال.

ما هي المهام التي يقوم بها من ينوب عن الصناعة المحلية؟

- تقديم طلب الشكوى
- تقديم وتلقي المعلومات السرية وغير السرية من الهيئة
- تمثيل الشاكي في تلقي جميع الإعلانات والإشعارات وغير ذلك من إجراءات ومتطلبات قبول الشكوى
- التعهد بالمسئولية عن صحة المعلومات المقدمة للهيئة في الشكوى وخلال التحقيق.
- التعهد بالسماح للهيئة بالاحتفاظ بالمعلومات المقدمة في الشكوى والتحقيق بما فيها المعلومات الورقية والإلكترونية السرية غير السرية سواء كانت صور ضوئية أو أصلية للفترة التي تراها الهيئة مناسبة والتي لا تقل عن فترة فرض التدابير.



4-1 تأمل تحديد الفترات التالية:

← فترة التحقيق المقترحة:

← فترة تقييم الضرر:

تم التوضيح في قسم التعاريف الهامة أن فترة التحقيق هي الفترة الزمنية المقترحة للتحقيق والتي يتم تحديدها بالشكوى والتي يتعين على الصناعة الشاكية تقديم البيانات والمعلومات خلالها لتأييد ادعاءاتها بأن الواردات من المنتج محل الشكوى تتلقى دعم مخصص وفي حال بدء التحقيق قد يتطلب تحديث هذه الفترة لتكون الفترة الزمنية الأقرب لبدء التحقيق.

كذلك تم توضيح أن فترة تقييم الضرر هي فترات زمنية متماثلة (سنوات مالية أو ميلادية) تتضمن من ثلاث إلى خمس فترات تنتهي بفترة التحقيق المقترحة، وتقدم الصناعة الشاكية خلالها البيانات والمعلومات الخاصة بالآثار السعيرية وعواملها الاقتصادية لبحث وجود الضرر والعلاقة السببية.

2 القسم الثاني (المنتج محل الشكوى والمنتج المشابه أو المنافس في المملكة)

يهدف هذا القسم إلى إتاحة الفرصة للصناعة المحلية بالمملكة أو من ينوب عنها لتقديم كافة المعلومات المتاحة عن كل من المنتج محل الشكوى والمنتج المشابه أو المنافس بالمملكة، وتوضيح مدى التشابه أو المنافسة المباشر بينهما خلال فترة التحقيق المقترحة.

ويعتبر موضوع المنتج محل الشكوى والمنتج المشابه أو المنافس بالمملكة من أكثر الأقسام التي قد يرد في شأنها تعليقات أو اعتراضات بسبب مدى درجة تشابه أو تنافس المنتج محل الشكوى بالمنتج المشابه أو المنافس من الناحية المادية أو خصائصه الكيميائية ومدى إمكانية إحلال أحدهما محل الآخر أو الاختلاف في سبل الاستخدام أو المستهلك النهائي. ولهذا فقد صمم هذا القسم لإتاحة الفرصة للصناعة المحلية بالمملكة لتقديم كافة المعلومات المتاحة عن كل من المنتج محل الشكوى والمنتج المشابه أو المنافس، وتوضيح مدى التشابه أو التنافس بينهما، لذا سوف يتم استعراض هذا الموضوع في السطور التالية مع توضيح كيفية استيفاؤه.

أهمية تحديد المنتج محل الشكوى بدقة:

تعود أهمية تحديد المنتج محل الشكوى بموجب بيانات دقيقة وواضحة في طلب الشكوى في انه يساهم فيما يلي:

- تحديد حجم الواردات المدعى بانها تستورد حديثاً بكميات كبيرة.
- تحديد موضوعي لنطاق الأطراف المعنية من المستوردين، المصدرين والمنتجين الأجانب.
- تحديد الظروف غير المتوقعة والتي أدت الى الزيادة الكبيرة في الواردات من المنتج محل الشكوى
- تحديد مدى تأثير زيادة الواردات وطبيعتها فيما إذا كانت حديثة وكبيرة وحادة ومفاجئة ومدى تسببها في الضرر الجسيم أو التهديد بالضرر الجسيم المدعى به على الصناعة المحلية.
- تحديد دقيق للمنتج الخاضع للتدابير في حالة تطبيق التدابير الوقائية سواء المؤقتة أو النهائية لينتج عنها المعالجة المناسبة من خلال استهداف المنتج المستورد المتسبب في الضرر دون التأثير على منتجات غير المشابهة.



- الحد من مظاهر التحايل على التدابير الوقائية المفروضة عن طريق الحد من إدخال منتجات مستوردة دون خضوعها للتدبير، حيث أن الخلل في تحديد نطاق المنتج الخاضع للتدبير قد يسهل عمليات التحايل على التدابير بسبب عدم تحديد نطاقها بشكل دقيق.
- يُمكن جهة التحقيق من تحديد ما إذا كانت هناك تدابير معالجات تجارية أخرى مفروضة على هذا المنتج.

المنتج المنافس:

قد يكون المنتج المستورد محل الشكوى ليس له منتج محلي مشابه، بل يوجد له منتج محلي منافس بشكل مباشر، وقد تتوافر الحالتين معاً، أي أن يكون للمنتج المستورد محل الشكوى منتج محلي مشابه ومنتج محلي منافس في نفس الوقت. ويمكن على سبيل المثال تحديد المنتج "المنافس بشكل مباشر" بأنه المنتج الذي قد يكون مختلف نوعاً ما من نواحي شكلية أو فيزيائية أو في طرق الإنتاج عن المنتج المستورد محل الشكوى إلا أنه لازال منافساً بسبب إمكانية استبداله بالمنتج المستورد محل الشكوى، أي أن المنتجين يمكن إحلالهما محل الآخر لدى المستهلك أو يمكن استخدام كلاهما في نفس غرض الاستخدام بالرغم من وجود هذه الاختلافات، ويجب تحقق مفهوم المنافسة المباشرة بين المنتجين، من خلال أن يكون سلوك المستهلك تجاه المنتجين يتوافق مع مفهوم المنافسة فيما بينهما وذلك مثلاً عن طريق قبول المستهلك لاستخدام أي منهما مع الأخذ في الاعتبار تأثير عوامل أخرى على تحقق المنافسة مثل مستوى السعر أو الشريحة الاستهلاكية المستهدفة وقنوات التوزيع.

أمثلة:

- يمكن اعتبار منتج السكر البني منتج منافس لمنتج السكر الأبيض
- لا يمكن اعتبار منتج لحم الخراف منتج منافس للخراف الحية نفسها

أهمية تحديد المنتج المشابه أو المنافس بدقة:

- تعود أهمية تحديد المنتج المشابه أو المنافس الذي تنتجه الصناعة المحلية الشاكية بموجب بيانات دقيقة وواضحة في طلب الشكوى في أنه يساهم فيما يلي:
- تحديد موضوعي لنطاق الصناعة المحلية التي تقوم بالإنتاج بالمملكة.
- تحديد المنتجات المطابقة في كافة النواحي أو قريبة الشبه أو المنافسة بشكل مباشر للمنتج محل الشكوى المحدد سابقاً.
- تحديد المنتجات غير المشابهة أو غير المنافسة مباشرة التي تقوم بإنتاجها الصناعة المحلية بالمملكة ومن ثم استبعادها من نطاق التحقيق.
- تحديد نطاق بحث مدى وجود الضرر الجسيم أو التهديد به ومدى تأثيره على الصناعة المحلية المعنية التي تنتج المنتج المشابه أو المنافس، وذلك لتجنب اعتماد بيانات غير دقيقة قد تؤدي إلى نتائج غير صحيحة.
- تجنب التأثير السلبي على حركة التجارة ومصالح المستهلكين من خلال توسيع نطاق فرض التدابير على منتجات ليست محل البحث بالتحقيق ولا تسبب ضرراً للصناعة المحلية.
- يتعين على الصناعة الشاكية الإجابة على الأسئلة التالية بشكل منفصل لكل منتج:



1-2 اذكر كل من الاسم العلمي والاسم التجاري (باللغة العربية واللغة الإنجليزية).

← المنتج محل الشكوى:

← المنتج المشابه أو المنافس:

تقوم الصناعة الشاكية بتحديد كل من الاسمين العلمي والتجاري للمنتج محل الشكوى والمنتج المشابه أو المنافس باللغتين العربية والإنجليزية، مع مراعاة توحيد الاسم قدر الإمكان أو شرح سبب اختلاف الاسم ومدى تأثير ذلك على المقارنة على المقارنة بين المنتج محل الشكوى والمنتج المشابه أو المنافس، وإذا كان المنتج محل الشكوى يحتوي على عدة أصناف يتم تحديد هذه الأصناف ومدى توافر أصناف مقابلة لها في المنتج المشابه أو المنافس لدى الصناعة المحلية الشاكية.

أما إذا كان طلب الشكوى يتعلق بأكثر من منتج لا يتشابهون أو يتنافسون فيما بينهم، يفضل تقديم شكوى لكل منتج بشكل منفرد، أو يتم فصل بيانات كل منتج عن الآخر وما يقابله من منتجات مشابهة أو منافسة تنتجها الصناعة الشاكية حتى يتم بحث المنتجات المشابهة أو المنافسة فيما بينها بشكل منفصل.

مراعاة ضرورة أن تشمل الإجابة على هذا السؤال توضيح ما إذا كان هناك مصطلحات علمية أو تجارية أخرى تخص المنتج محل الشكوى غير تلك الأسماء العلمية أو التجارية المتعارف عليها بالتعريف الجمركية المتكاملة.

2-2 اذكر وصفا كاملاً من حيث الشكل والخصائص المادية والفيزيائية.

← المنتج محل الشكوى:

← المنتج المشابه أو المنافس:

لابد أن تراعي الصناعة الشاكية عند إجراء المقارنات بين المنتج محل الشكوى والمنتج المشابه أو المنافس الشكل والخصائص المادية حسب طبيعة كل منتج وتوضيح الخصائص التالية على سبيل المثال لا الحصر: الشكل الخارجي والأبعاد والشكل والداخلي، والأحجام والألوان والأوزان، ودرجة التركيز والمميزات... الخ.

3-2 اذكر التركيب الكيميائي والمواد الخام التي تدخل في الإنتاج وطرق التصنيع، مع تقديم خريطة توضيح تدفق العمليات حتى يصبح المنتج معداً للبيع. مرفق (7)

← المنتج محل الشكوى:

← المنتج المشابه أو المنافس:

توضح الصناعة الشاكية التركيب الكيميائي والمكونات الإنتاجية لكل منتج مع التوضيح بالتفصيل المواد الخام المستخدمة في الإنتاج، مع تقديم طريقة الإنتاج والتصنيع والتكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج لكل منتج وصولاً إلى المنتج النهائي بالمرفق رقم 7.

4-2 في حالة وجود أكثر من فئة، أو نوع، أو مقياس، أو صنف، اذكرهم وشرح الاختلافات بينهم، مع تقديم كتالوجات

أو كتيبات أو صور على المواقع الإلكترونية. مرفق (8)



← المنتج محل الشكوى:

← المنتج المشابه أو المنافس:

تحدد الصناعة الشاكية كافة الفئات، أو الأنواع، أو المقاسات، أو الأصناف لكل منتج بصورة دقيقة مع توضيح الاختلافات لكل فئة، أو نوع، أو مقياس، أو صنف، وللشركة أن تستعين بالأدوات والمصادر اللازمة لتعزيز الوصف المقدم مع ضرورة توضيح مدى تأثير هذه الاختلافات على تشابه، أو تنافس هذه الفئات، أو الأنواع، أو المقاسات، أو الأصناف فيما بينها، وتقديم المستندات أو المرفقات المطلوبة في هذا الجزء من الأسئلة (مثال: كتيبات، كتالوجات، موقع على الإنترنت، صور... الخ) بالمرفق رقم 8.

5-2 اذكر قنوات التوزيع.

← المنتج محل الشكوى:

← المنتج المشابه أو المنافس:

تقوم الصناعة الشاكية بذكر قنوات التوزيع الخاصة بكل منتج بداية من باب المصنع وصولاً إلى المستهلك النهائي بشكل تفصيلي مع توضيح المستويات التجارية المختلفة (جملة، تجزئة، مستهلك... الخ) حيث أن تحديد المستوى التجاري يمثل أهمية قصوى في المقارنة بين المنتجين، مع توضيح الاختلافات بين طرق التوزيع لكل منتج إن وجدت وأثر تلك الاختلافات على تكلفة البيع مع ضرورة تقديم رسم توضيحي لقنوات البيع والتوزيع.

6-2 اذكر الاستخدامات بشكل مفصل.

← المنتج محل الشكوى:

← المنتج المشابه أو المنافس:

يتعين على الصناعة الشاكية تحديد كافة الاستخدامات لكل منتج ومدى تشابه أو تنافس الاستخدامات بين المنتجين بما في ذلك استخدام المنتج كمادة خام في عمليات إنتاجية محددة لمنتج آخر أو طبيعة استخدامها لدى المستهلك النهائي.

7-2 أذكر وحدة القياس (قطعة، كجم، طن، الخ)، مع ذكر معامل التحويل للكيلوجرام أو الطن.

← المنتج محل الشكوى:

← المنتج المشابه أو المنافس:

توضح الصناعة الشاكية بشكل دقيق وحدة القياس لكل منتج والعمل على توحيدها لما لذلك من أهمية كبيرة في تحديد الزيادة المطلقة أو النسبية للواردات والحصص السوقية وحسابات الضرر الجسيم أو التهديد به خلال مراحل التحقيق المختلفة، كما يتعين على الشركة في حالة اختلاف وحدات القياس بين المنتجين محل الشكوى والمشابه أو المنافس توضيح معامل التحويل بين وحدات القياس المختلفة.



8-2 اذكر موسم/مواسم البيع، مع تحديد تلك المواسم بالشهور وأسباب ذلك.

← المنتج محل الشكوى:

← المنتج المشابه أو المنافس:

يجب على الصناعة الشاكية توضيح التوقيعات الزمنية السنوية التي تنشط فيها عملية الإنتاج والبيع للمنتج محل الشكوى أو المنتج المشابه أو المنافس وذلك في حالة كون هذه المنتجات مرتبطة بمواسم محددة أو مناسبات معينة في فترات محددة أو مختلفة من العام، إضافة إلى أن تحديد موسمية المنتج محل الشكوى يساهم في تحديد أدق لتطور الواردات خلال فترات معينة من السنة، كما يتعين على الشركة الشاكية توضيح سبب اعتبار المنتج محل الشكوى والمنتج المشابه أو المنافس منتج موسمي أو منتج تنشط مبيعاته في فترات محددة من السنة.

9-2 اذكر المنتجات التي تحل محل كل من المنتج محل الشكوى والمثابه أو المنافس، مع توضيح أسباب ذلك.

← المنتج محل الشكوى:

← المنتج المشابه أو المنافس:

يتعين على الصناعة الشاكية تحديد المنتجات الأخرى التي لا تدخل في نطاق المنتج محل الشكوى أو المنتجات المشابه أو المنافسة - أن وجدت - والتي يمكن أن تحل محل المنتج محل الشكوى أو المنتج المشابه أو المنافس، مع توضيح أسباب ودرجة إمكانية الإحلال لهذه المنتجات فيما بينها.

10-2 اذكر العوامل والمحددات الرئيسية ذات التأثير الكلي على سعر وتكلفة المنتج.

← المنتج محل الشكوى:

← المنتج المشابه أو المنافس:

يتعين على الصناعة الشاكية أن تحدد العوامل والمحددات الرئيسية التي من شأنها أن تؤثر على سعر وتكلفة كل منتج على سبيل المثال المواد الخام، طرق التصنيع، التكنولوجيا المستخدمة، قنوات التوزيع أسعار البورصة العالمية... الخ، مع توضيح كيف ومدى تأثير هذه العوامل على التكلفة والسعر.

11-2 في حالة وجود تصنيف أو نظام ترقيم للمنتج المشابه أو المنافس داخل الشركة، نأمل توضيح وإرفاق

هذا التصنيف أو الترقيم. مرفق (9)

يتعين على الصناعة الشاكية في حال كانت تقوم بتصنيف أو بترقيم المنتج المشابه أو المنافس أن توضح الطريقة المستخدمة في ذلك، وتعريف كل رمز أو رقم مستخدم داخل التصنيف مع إرفاق أي مستندات توضح هذا الترقيم أو التصنيف بمرفق 9، حيث أن فهم أسلوب ومعايير التصنيف يساعد إلى حد كبير في تحديد الأصناف من المنتج المشابه أو المنافس التي تماثل أو تنافس الأصناف المقابلة لها في المنتج محل الشكوى.



12-2 في حالة وجود رسم صادر أو قيود تجارية على المنتج المشابه أو المنافس بالمملكة، نأمل توضيح ذلك. مرفق (10)

يجب على الصناعة الشاكية ذكر أي قيود تجارية تضعها المملكة على المنتج المشابه أو المنافس مثل فرض رسوم على التصدير أو عدم السماح بالتصدير أو تقييد التصدير بكميات محددة أو عدم السماح بالبيع في مناطق محددة بالمملكة أو دول محددة وغير ذلك من قيود تجارية، وكذلك توضيح أي رسوم أو قيود تفرض داخلياً على المنتجات السعودية بشكل عام أو على المنتج المشابه أو المنافس بشكل خاص، مع إرفاق الأدلة على ذلك بمرفق رقم 10 بما في ذلك القرارات الحكومية المنصوص فيها على أحكام فرض القيود أو الرسوم، وأدلة على دفع أو تحصيل الرسوم من الصناعة المحلية أو إجراءات تطبيق هذه الرسوم أو القيود فعلياً خلال فترة تقييم الضرر.

13-2 وضع مدى تطابق كل من المنتج محل الشكوى والمنتج المشابه أو المنافس على ضوء ما تقدم. في حالة عدم التطابق، نأمل توضيح إمكانية اعتبار أن كلاهما لهما مواصفات وثيقة الشبه ويمكن أن يحل أحدهما محل الأخرى في الاستخدامات.

يتعين على الصناعة الشاكية توضيح مدى تطابق أو تنافس المنتجين من خلال المقارنة باستخدام العناصر التي تم تناولها في هذا القسم، وفي حالة وجود اختلافات بين المنتجين في أحد أو بعض العناصر خلال الإجابة على أسئلة هذا القسم، يجب أن تقدم الصناعة الشاكية ما يدل على أن المنتج المشابه أو المنافس الذي تقوم بإنتاجه وثيق الشبه بالمنتج محل الشكوى ويمكن أن يحل أحدهما محل الآخر أو أنهما متنافسين بشكل مباشر، مع شرح مظاهر هذا التشابه أو التنافس بينهما وكيفية إحلال أي منهما مكان الآخر سواء من خلال طرق الإنتاج والاستخدام لدى المستهلك وقنوات البيع والمستوى السعري وسلوك المستهلك بشأنهما، وإثبات أن الاختلافات لا تؤثر على التشابه أو التنافس بين المنتج محل الشكوى والمنتج المشابه أو المنافس.

14-2 نأمل ذكر بند/بنود التعرفة الجمركية المتكاملة بالمملكة التي يندرج تحتها المنتج محل الشكوى، واذكر أية اعتبارات لديك حول مدى توافق وصف المنتج المشابه مع البند/البنود الجمركية المحددة، واذكر نسب الرسوم الجمركية المطبقة في البند/البنود وكذا الرسوم الجمركية التفضيلية والرسوم أو التدابير الأخرى التي يخضع لها المنتج. (يمكن استشارة الهيئة العامة للزكاة والضريبة والجمارك بالمملكة).

يتعين على الصناعة الشاكية تحديد البند الجمركي الذي يخضع له المنتج محل الشكوى مع الحرص أن يكون البند الجمركي المقدم مكون من البند الجمركي المفصل (اثنى عشر رقمًا) حيث يمثل أقرب وصف للمنتج محل الشكوى مع تجنب الاكتفاء بتحديد الفصول أو البنود الرئيسية، وفي حال كان المنتج محل الشكوى يخضع لأكثر من بند جمركي، فعلى الصناعة الشاكية تحديد كافة البنود الجمركية الخاضع لها المنتج محل الشكوى، ويتم تحديد الرسوم الجمركية المطبقة أو أي رسوم أو قيود أخرى تطبق على واردات المنتج محل الشكوى إن وجدت، وفي حال كان المنتج محل الشكوى يخضع لبند أو بنود يشترك فيها مع منتجات أخرى لا تخضع لنطاق المنتج محل الشكوى، فيتعين على الصناعة الشاكية كتابة البند أو البنود الجمركية التي يخضع لها المنتج محل الشكوى مع توضيح اشتراكه في البند أو البنود مع منتجات أخرى وتقديمه وفقاً لهذه الصيغة (من البند.....).

وفي حالة اشتراك المنتج محل الشكوى مع منتجات أخرى في البند أو البنود الجمركية، ولأغراض تقديم معلومات صحيحة وكافية فإنه من الضروري تقديم شرح عن كيفية حصر الواردات الخاصة بالمنتج محل الشكوى فقط دون الواردات الأخرى الخاضعة لنفس البند أو البنود الجمركية، وقد يكون ذلك من خلال الاستعانة أو عمل دراسة تسويقية أو على أساس حجم



الاستهلاك أو أي أدلة أخرى تمكّن من الفصل بين بيانات واردات المنتج محل الشكوى والمنتجات الأخرى المشتركة معها في نفس البند.

ويمكن للصناعة الشاكية الاستعانة بخدمات الهيئة العامة للزكاة والضريبة والجمارك لمساعدتها في تحديد البند الجمركي أو حصر واردات المنتج محل الشكوى، ويمكن لها طلب مساعدة الوكالة في الحصول على هذه البيانات من الهيئة العامة للزكاة والضريبة والجمارك.

3 القسم الثالث (الصناعة المحلية)

يهدف هذا القسم إلى التحقق من بيانات الصناعة المحلية خلال فترة التحقيق المقترحة، ومدى توافقها مع أحكام المادة (4) من اللائحة بشأن أحقية الشركة/الشركات الشاكية في طلب بدء تحقيق الوقاية ضد الواردات محل الشكوى، وعلى الشركة/الشركات مقدمي الشكوى إرفاق المستندات الدالة على حجم الإنتاج الذي يوضح مدى تمثيلهم للصناعة المحلية لأغراض قبول الشكوى ومن ثم بدء التحقيق، وكذلك تقديم أدلة توضح الشركة/الشركات المؤيدة لشكواهم والتزامهم بالتعاون في التحقيق وذلك من خلال خطابات موجهة للهيئة العامة للتجارة الخارجية معتمدة من الشركة/الشركات المؤيدة للشكوى، حيث يجب أن يكون إجمالي إنتاج مقدمي ومؤيدي الشكوى يمثلون نسبة كبيرة من إجمالي إنتاج الصناعة المحلية من المنتج المشابه أو المنافس بالمملكة.

1-3 مقدمو/ مؤيدو الشكوى

1-1-3 نأمل استيفاء جدول (1) الخاص ببيانات الإنتاج الفعلي لمقدمي/ مؤيدي الشكوى خلال فترة التحقيق المقترحة،

مع إرفاق مستند إثبات الإنتاج الفعلي وخطابات التأييد. مرفق (11)

تقوم الصناعة الشاكية باستيفاء الجدول التالي بأسماء الشركات المنتجة للمنتج المشابه المقدمة للشكوى والمؤيدة لها وحجم إنتاجها (طبقاً للمعلومات المتوفرة للصناعة الشاكية) ونسبته لإجمالي إنتاج الصناعة المحلية المنتجة للمنتج المشابه وكذا بيانات التواصل معها (يمكن استشارة وزارة الصناعة والثروة المعدنية بالمملكة)، ويجوز للصناعة الشاكية إرفاق بيانات عن إنتاج الشركات المحلية الأخرى المنتجة للمنتج المشابه والمؤيدة للشكوى بمرفق رقم 11، على أن توجه هذه الشركات خطابات إلى الهيئة العامة للتجارة الخارجية صادرة من أصحاب الصلاحية في الشركات المؤيدة وموثقة من الغرف التجارية وتفيد بحجم إنتاجهم ومبيعاتهم خلال فترة التحقيق المقترحة وتأييدهم للشكوى والتزامهم بالتعاون في التحقيق.

ملاحظة: يمثل إجمالي الإنتاج المحلي الوارد بالجدول التالية مجموع إنتاج الشركات المحلية المنتجة للمنتج المشابه بالمملكة (المقدمة والمؤيدة والمعارضة والمحايدة للشكوى)



جدول (1) مقدمو ومؤيدو الشكوى

الوحدة: طن

بيانات الاتصال	% إلى إجمالي الإنتاج المحلي	حجم الإنتاج الفعلي	اسم الشركة	
<u>عنوان:</u> <u>هاتف:</u> <u>بريد إلكتروني:</u>	%50	8000	شركة (أ)	1
<u>عنوان:</u> <u>هاتف:</u> <u>بريد إلكتروني:</u>	%28	4500	شركة (ب)	2
	%78	12500	إجمالي إنتاج مقدمو ومؤيدو الشكوى	3
	%100	16000	إجمالي الإنتاج المحلي	4



2-3 المنتجون الآخرون

1-2-3 نأمل استيفاء الجدول رقم (2) الخاص ببيانات الإنتاج الفعلي للمنتجين الآخرين خلال فترة التحقيق المقترحة.

تقوم الصناعة الشاكية باستيفاء الجدول التالي بأسماء الشركات الأخرى المنتجة للمنتج المشابه أو المنافس إن وجدت وهي الشركة/الشركات المعارضة للشكوى أو التي لم تبد رأياً حيال الشكوى (المحايدة)، وحجم إنتاجها الفعلي ونسبته لإجمالي إنتاج الصناعة المحلية المنتجة للمنتج المشابه أو المنافس وكذا بيانات التواصل معها.

جدول (2) المنتجون الآخرون

الوحدة: طن

بيانات الاتصال	% إلى إجمالي الإنتاج المحلي	حجم الإنتاج الفعلي	اسم الشركة	
عنوان: هاتف: بريد إلكتروني:	%13	2000	شركة (ج)	1
	%13	2000	إجمالي إنتاج المنتجون الآخرون	2
	%100	16000	إجمالي الإنتاج المحلي	3

ملاحظة: يمكن لجهة التحقيق أن تستبعد الفئات التالية من المنتجين المحليين عند حساب تمثيل الصناعة المحلية:

- المنتجين المرتبطين بمنتج أو مصدر أجنبي، أو مستوردين للمنتج محل الشكوى، بشرط أن يتوافر أسباب تجعل جهة التحقيق تعتقد أو تشبهه في أن حالة الارتباط قد نتج عنها اختلاف في سلوك المنتج المحلي المرتبط عن سلوك المنتج المحلي المستقل.
- المنتجين المستوردين بأنفسهم للمنتج محل الشكوى.



4 القسم الرابع (التطورات غير المتوقعة):

يهدف هذا القسم إلى إتاحة الفرصة للصناعة المحلية لتقديم كافة المعلومات عن التطورات غير المتوقعة المرتبطة بالمنتج محل الشكوى والتي أدت إلى حدوث الزيادة الكبيرة والحديثة والمفاجئة في الواردات من المنتج محل الشكوى وفقاً لأحكام المادة 19 من اتفاقية الجات.

1-4 نأمل ذكر التطورات غير المتوقعة المرتبطة بالمنتج محل الشكوى وتواجه الصناعة المحلية خلال فترة التحقيق المقترحة.

يتعين على الشركة الشاكية عرض التطورات أو الظروف غير المتوقعة التي استجرت خلال فترة التحقيق المقترحة أو قبلها وكان لها أثر على واردات المنتج محل الشكوى وكان لا يمكن التنبؤ بحدوثها وقت انضمام المملكة العربية السعودية لاتفاقية الجات 1994 (منظمة التجارة العالمية WTO) في عام 2005 ، حيث أن هذه التطورات لو كان يمكن توقعها في وقت انضمام المملكة للمنظمة لكانت أثرت على التزامات المملكة بهذه الاتفاقية بما في ذلك مستوى حدود التعرفة الجمركية القصى للمنتج محل الشكوى أو غير ذلك من التزامات، ولا يعتبر عادة انضمام المملكة إلى اتحادات جمركية أو اتفاقيات تجارة حرة أو اتفاقيات ثنائية أو اتحادات إقليمية تطورات غير متوقعة من شأنها الزيادة في الواردات بالصورة الحادة والكبيرة والحديثة والمفاجئة في الواردات، بينما قد تعتبر التغيرات المحيطة بالمنتج محل الشكوى أو سلوك المستهلك بشأنها أو الأزمات الاقتصادية أو المالية أو الصحية أو الحروب وغير ذلك من أحداث أثرت بشكل واضح في المنتج محل الشكوى أو الصناعة المرتبطة به بدول العالم.

أمثلة على التطورات غير المتوقعة:

من خلال إخطارات بدء تحقيق الوقاية لبعض الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية نعرض فيما يلي على سبيل المثال لا الحصر بعض التطورات غير المتوقعة التي وردت بتلك الإخطارات:

- فرض تدابير حمائية تجارية من دول مختلفة ضد منتجات الصلب بين عامي 2019 و2023.
- وجود طاقات إنتاجية زائدة كبيرة لمنتجات الصلب تتجاوز بكثير الاستهلاك المحلي في الصين واليابان وكوريا الجنوبية.
- التدابير السياسية المحلية في الصين التي أدت إلى تراجع في استهلاك منتجات الصلب التي تستخدم بشكل رئيسي في قطاع العقارات.
- الإجراءات الحمائية وزيارة التعرفة الجمركية على العديد من السلع والمنتجات من قبل عدد من الدول الأعضاء خارج إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.
- تغير سلوك المستهلك المفاجئ في استخدام منتج ما.

هذه الأمثلة هي على سبيل الاسترشاد وقد استخدم بعضها في تحقيقات سابقة لدى بعض الدول، ولا يعني هذا الاستخدام أنها مقبولة أو تعد أمثلة صحيحة من الناحية القانونية ويمكن استخدامها في جميع الحالات، ويجب توضيح مدى ارتباط ومناسبة التطورات غير المتوقعة وفق حالة المنتج الخاضع للشكوى ومدى تأثيره في زيادة الواردات وذلك وفق كل حالة بشكل منفرد.



2-4 نأمل ذكر أثر التطورات غير المتوقعة التي أدت إلى حدوث الزيادة الكبيرة في الواردات، في ضوء التزامات المملكة بشأن المنتج محل الشكوى بمنظمة التجارة العالمية.

يتعين على الصناعة الشاكية توضيح أثر الظروف أو التطورات غير المتوقعة على حجم واردات المنتج محل الشكوى والتي أدت إلى حدوث زيادة كبيرة وحديثة وحادة ومفاجئة وتحديد العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بين هذه الظروف أو التطورات غير المتوقعة والواردات من المنتج محل الشكوى مما أدى إلى الادعاء بالحاق الضرر الجسيم أو التهديد به الواقع على الصناعة المحلية المنتجة للمنتج المشابه أو المنافس خلال فترة التحقيق المقترحة.



5 القسم الخامس (الواردات)

يهدف هذا القسم إلى إتاحة الفرصة للصناعة المحلية الشاكية لاستيفاء بيانات الواردات من المنتج محل الشكوى خلال فترة تقييم الضرر (من فترة 1 إلى فترة 4)، وأهم المستوردين المعروفين، وما إذا كانت الصناعة المحلية تقوم باستيراد المنتج محل الشكوى ومدى ارتباطها بأطراف العمليات التجارية.

1-5 نأمل استيفاء الجدول رقم (3) بشأن الزيادة المطلقة للواردات أو زيادة الواردات من المنتج محل الشكوى نسبة إلى الإنتاج المحلي، مع توضيح مصدر البيانات والتعليق على المؤشرات أسفل الجدول: مرفق (12)

يتم استيفاء الجدول الخاص بالزيادة المطلقة للواردات وتقديم ما يثبت تلك الواردات بالمرفق رقم 12 وكذلك زيادة الواردات من المنتج محل الشكوى بالنسبة إلى الإنتاج المحلي للمنتج المشابه أو المنافس.

فيما يتعلق بحجم الواردات نود التنويه أنه وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 321 وتاريخ 1444/4/28 هـ الصادر بشأن إصدار نظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية، فإنه لا يمكن تضمين الواردات ذات منشأ دول مجلس التعاون لدول الخليج في الشكوى إلا بعد الحصول على موافقة من مسابقة من اللجنة المشكلة بموجب هذا القرار المشار إليه برئاسة وزارة الصناعة والثروة المعدنية، وعضوية كل من وزارة الاقتصاد والتخطيط وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك والهيئة العامة للتجارة الخارجية لتضمين واردات دول المجلس في الشكوى، وفي حالة عدم الحصول على هذه الموافقة يتم تضمين حجم واردات دول العالم من المنتج محل الشكوى بعد فصل واردات دول المجلس من مجموع الواردات.

أولاً: التطور المطلق للواردات:

يتم إدراج حجم الواردات من المنتج محل الشكوى المدعى بزيادتها بشكل كبير وحاد ومفاجئ وحديث من كافة دول العالم بالجدول رقم 3. يتعين على الصناعة الشاكية عن تحديد الزيادة المطلقة للواردات للمنتج محل الشكوى عرض تطور حجم الواردات خلال فترة تقييم الضرر الجسيم أو التهديد به.

ثانياً: التطور النسبي للواردات بالنسبة للإنتاج المحلي للمنتج المشابه أو المنافس:

يتعين على الصناعة الشاكية عرض تطور حجم الواردات من المنتج محل الشكوى مقارنة بالإنتاج المحلي للمنتج المشابه أو المنافس خلال فترة تقييم الضرر وذلك بحساب نسبة الواردات إلى الإنتاج المحلي ككل عن كل فترة (في حالة وجود شركات أخرى محلية منتجة للمنتج المشابه تقوم الصناعة الشاكية بحساب حجم إنتاج هذه الشركات طبقاً للمعلومات المتوافرة وذلك من أجل تحديد حجم الإنتاج المحلي)، والتعليق على تغير تلك النسبة أسفل الجدول، كما تعرض الصناعة الشاكية كيف تأثر تطور الواردات بالتطورات غير المتوقعة، وتوضح الصناعة الشاكية ما إذا كانت هذه الواردات قد دخلت سوق المملكة بكميات متزايدة في فترة حديثة وبشكل حاد ومفاجئ سواء بالشكل المطلق أو بالنسبة للإنتاج خلال فترة التحقيق المقترحة.

إجمالي حجم الواردات محل الشكوى بالنسبة للإنتاج المحلي للمنتج المشابه أو المنافس = حجم

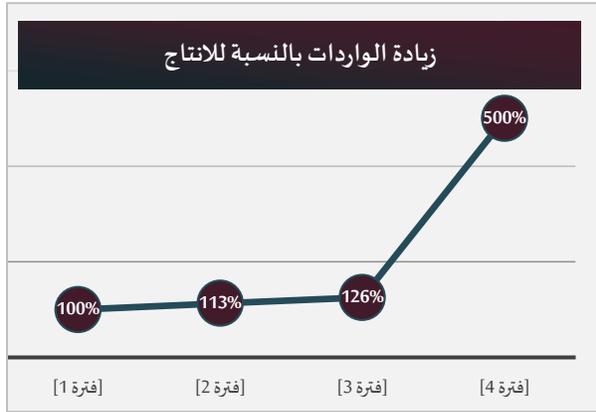
الواردات محل الشكوى ÷ حجم الإنتاج المحلي



جدول رقم (3) الزيادة المطلقة والنسبية للواردات محل الشكوى

الوحدة: طن

الواردات / الفترة	[فترة 1]	[فترة 2]	[فترة 3]	فترة التحقيق المقترحة
حجم الواردات محل الشكوى ¹	8000	9500	10200	32500
مؤشر حجم الواردات %	%100	%119	%128	%406
حجم الإنتاج المحلي للشاكي من المنتج المشابه أو المنافس المنافس	17230	18100	17500	14000
حجم الواردات محل الشكوى بالنسبة للإنتاج	%46	%52	%58	%232
مؤشر حجم الواردات نسبة إلى الإنتاج %	%100	%113	%126	%500



2-5 في حال قيام الشركة الشاكية باستيراد المنتج محل الشكوى خلال فترة التحقيق المقترحة، نأمل استيفاء الجدول (4) مع توضيح أسباب الاستيراد.

جدول رقم (4) استيراد المنتج

العملة:		الوحدة:			[فترة 2]			[فترة 1]			اسم الشركة المصدرة	الدولة المصدرة
فترة التحقيق المقترحة		[فترة 3]			[فترة 2]			[فترة 1]				
% إلى إجمالي المبيعات	القيمة	الكمية	% إلى إجمالي المبيعات	القيمة	الكمية	% إلى إجمالي المبيعات	القيمة	الكمية	% إلى إجمالي المبيعات	القيمة	الكمية	
												الإجمالي

¹ حجم الواردات الإجمالي من كافة دول العالم للمملكة بعد استبعاد الواردات من دول مجلس التعاون الخليجي، مع إرفاق بيان تفصيلي لحجم الواردات محل الشكوى من كافة دول العالم بما فيها دول المجلس خلال فترة التحقيق في الضرر، وفي حالة وجود موافقة مسبقة من اللجنة المعنية يكون حجم الواردات شاملاً كل دول العالم بما فيها واردات ذات منشأ دول مجلس التعاون لدول الخليج.



يتعين على الصناعة الشاكية عند استيفاء هذا الجدول تحديد موقفها من استيراد المنتج محل الشكوى، وذلك عن طريق عرض حجم وقيمة وارداتها من المنتج محل الشكوى والدول والشركات المصدرة التي استوردت منها هذا المنتج خلال فترة تقييم الضرر، وتجميع حجم وقيمة واردات الشركة عن كل فترة من فترات تقييم الضرر، مع ذكر الشركة لأسباب الاستيراد سواء كانت تلك الأسباب لأغراض تجارية، دراسة بعض العينات أو التعرف على طرق الإنتاج والتصنيع والتكنولوجيا المستخدمة أو بغرض الوفاء ببعض الطلبات أو أن الاستيراد أحد أنشطة الشركة أو غير ذلك من أسباب.

المستوردون المعروفون داخل المملكة

3-5 نأمل استيفاء جدول (5) بأسماء وعناوين أهم المستوردين المعروفين بالمملكة للمنتج محل الشكوى خلال فترة التحقيق المقترحة.

جدول رقم (5) المستوردون المعروفون

المصدر	اسم المستورد	العنوان	الموقع الإلكتروني؛ البريد الإلكتروني

يتعين على الصناعة الشاكية استيفاء جدول أسماء المستوردين للمنتج محل الشكوى وذلك من خلال معرفة الصناعة الشاكية بالسوق المحلي للمملكة والسوق العالمي أو من خلال فواتير الاستيراد إن وجدت أو من معلومات متاحة على المواقع الإلكترونية أو من خلال أي جهة رسمية حكومية تتيح هذه البيانات أو من خلال دراسات بحثية عن الأسواق لمكاتب استشارية.

علاقة الارتباط بالمستوردين

تعرف علاقة الارتباط بأنها "عندما يكون أحد الأطراف له سلطة مباشرة أو غير مباشرة في التحكم في الطرف الآخر، أو أن كلا الطرفين يتحكم فيهما طرف ثالث بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو أن كلا الطرفين يتحكمان بشكل مباشر أو غير مباشر بطرف ثالث، ويثبت تحقق حالة التحكم عندما يكون الطرف له سلطة قانونية أو تشغيلية لممارسة قيود أو إصدار قرارات ملزمة على الطرف الآخر".

4-5 نأمل التوضيح تفصيلاً ما إذا كانت الشركة ترتبط بأي نوع من أنواع الملكية أو الشراكة مع أي من المستوردين، أو المستخدمين، أو المصدريين، أو المنتجين الأجانب.

يتعين على الصناعة الشاكية - وفقاً لأحكام اللائحة التنفيذية لنظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية - توضيح كافة علاقات الارتباط أو الشراكة مع أي من المصدريين/المنتجين الأجانب للمنتج محل الشكوى بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتوضيح أثر ذلك على عملية شراء أو بيع أو توزيع المنتج محل الشكوى حيث يجوز أن تستبعد الوكالة منتجي المنتج المشابه الذين ثبت ارتباطهم بمصدري المنتج محل الشكوى، مع تقديم كافة الأدلة على ذلك



6 القسم السادس (المعلومات والبيانات المالية، الضرر الجسم، التهديد بالضرر الجسم)

يهدف هذا القسم إلى إتاحة الفرصة للصناعة المحلية الشاكية للتعريف بالسنة المالية للشركة، ونظامها المالي، كما يتيح للشركة التعبير عن الضرر الجسم أو التهديد به نتيجة للزيادة الكبيرة في الواردات وفقاً للمادة (20) من اللائحة.

1-6 المعلومات والبيانات المالية

1-1-6 اذكر السنة المالية للشركة.

يتعين على الصناعة الشاكية ذكر السنة المالية الخاصة بها سواء كانت سنة ميلادية تبدأ من يناير وتنتهي في ديسمبر أو سنة مالية تبدأ من يوليو وتنتهي في يونيو أو غيرهما، وترجع أهمية تحديد السنة المالية في تحديد فترة التحقيق لتتوافق قدر الإمكان مع السنة المالية للصناعة الشاكية.

2-1-6 نأمل تقديم آخر أربعة قوائم مالية معتمدة من المراجع المالي للشركة، وفي حالة عدم إصدار القوائم المالية المعتمدة التي تغطي فترة التحقيق المقترحة، قدم قائمة المركز المالي معتمدة من رئيس مجلس إدارة الشركة أو من ينوب عنه عن تلك الفترة. مرفق (13)

في سبيل تحقق الهيئة من أن الشركة لديها حسابات منتظمة، تقدم الصناعة الشاكية القوائم المالية المعتمدة والمراجعة من المراجع المالي المعتمد للشركة، وذلك لأنها تظهر التطور المالي للصناعة ككل خلال فترة تقييم الضرر، وتعكس كافة مؤشرات الصناعة الكلية سواء كانت الصناعة تنتج المنتج المشابه أو المنافس فقط أو أنها تنتج منتجات أخرى مع المنتج المشابه أو المنافس، وفي حالة عدم اعتماد القوائم المالية للفترة الأخيرة تقوم الشركة بتقديم قوائم المراكز المالية المعدة من الإدارة المالية للشركة والمعتمدة من صاحب الصلاحية.

3-1-6 نأمل تقديم قائمة دخل منفصلة للمنتج المشابه أو المنافس بالمملكة (من فترة 1 إلى فترة 4) وفقاً للملحق رقم (1).

تقدم الصناعة الشاكية بالملحق رقم (1) قائمة الدخل للمنتج المشابه بالمملكة بشكل منفصل لكل فترة من فترات تقييم الضرر وفي حال كانت الصناعة الشاكية تقوم بإنتاج أكثر من منتج بخلاف المنتج المشابه تقوم الصناعة الشاكية بتخصيص وتوزيع الإيرادات والتكاليف والمصروفات الخاصة بالمنتج المشابه بالمملكة مع توضيح طرق التخصيص أو التوزيع المستخدمة وتقديم المبررات الخاصة بهذه الطرق.

4-1-6 نأمل تقديم قائمة تكاليف منفصلة للمنتج المشابه أو المنافس بالمملكة خلال فترة التحقيق المقترحة (من فترة 1 إلى 4) وفقاً للملحق رقم (2)

تقدم الصناعة الشاكية بالملحق رقم (2) قائمة تكاليف للمنتج المشابه أو المنافس فقط بشكل منفصل لكل فترة من فترات تقييم الضرر من النموذج، وفي حال كانت الصناعة الشاكية تقوم بإنتاج أكثر من منتج بخلاف المنتج المشابه أو المنافس تقوم الصناعة بتخصيص وتوزيع عناصر التكاليف على المنتج المشابه أو المنافس فقط مع توضيح طريقة التخصيص أو التوزيع وتقديم المبررات الخاصة بهذه الطرق.



2-6 الضرر الجسيم

تتعلق بيانات هذا القسم بأثر الواردات المدعى بزيادتها حديثاً بصورة كبيرة وحادة ومفاجئة على أسعار الصناعة الشاكية ومؤشراتها الاقتصادية فيما يتعلق بالمنتج المشابه أو المنافس فقط، فإذا كانت الشركة تقوم بإنتاج منتجات أخرى غير المنتج المشابه أو المنافس يتم استبعاد أية بيانات متعلقة بتلك المنتجات الأخرى، وفي حالة تعذر فصل بعض المؤشرات الاقتصادية يتم تقديم البيانات المتعلقة بهذه المؤشرات بالنسبة للشركة مع توضيح أسباب عدم تقديمها بشكل منفصل.

وتقوم الصناعة الشاكية بمقارنة التطور في المؤشرات من خلال استخدام منهجية سنة الأساس (مقارنة كل فترة من فترة التحقيق المقترحة بالفترة الأولى) في الجداول مع تقديم شرح لهذه المنهجية، بالإضافة إلى تقديم شرح باستخدام منهجية تغير وتطور المؤشرات من سنة إلى أخرى أسفل كل جدول.

1-2-6 الآثار السعرية

الفرق السعري

يقصد بالفرق السعري مقدار الفرق بين سعر بيع المنتج محل الشكوى وسعر بيع المنتج المشابه أو المنافس الذي تنتجه الصناعة المحلية، ويتم تحديد الفرق السعري عند نفس المستوى التجاري مع مراعاة ما يلي:

- عند حساب الفرق السعري، يتعين على الصناعة الشاكية أن تقدم أدلة كافية على وجود الفرق السعري، لهذا الغرض يمكن استخدام بيانات الاستيراد، وقوائم الأسعار، وعروض الأسعار، والفواتير، أو غيره من أدلة موثقة من أجل تبرير وجود فرق سعري، كما يجب على الصناعة الشاكية إجراء المقارنة بين سعر المنتج محل الشكوى وسعر المنتج المشابه أو المنافس عند تحديد الفرق السعري لكل صنف إذا تعددت الأصناف أو الأنواع التي تم استخدامها في تحديد المنتج المشابه أو المنافس مع تكرار الصفوف بتعدد الأصناف.
- يتعين أن يكون المستوى التجاري لمبيعات المنتج المشابه بالمملكة مكافئاً للمستوى التجاري لمبيعات المنتج محل الشكوى طبقاً للجدول التالي مع توضيح التسويات التي تمت للحصول على هذا التكافؤ.

المنتج محل الشكوى	المنتج المحلي المشابه أو المنافس
مستوى مستودع/ مخازن المستورد	مستوى باب المصنع EXW
مستوى تاجر الجملة	مستوى تاجر الجملة
مستوى تاجر التجزئة	مستوى تاجر التجزئة

← مثال: سعر بيع المنتج محل الشكوى المستورد 120 الف مستوى مخازن المستورد، سعر بيع المحلي

للمنتج المشابه أو المنافس 120 الف مستوى باب المصنع.

$$\text{مقدار الفرق السعري} = (75 - 120) = 45$$

$$\text{نسبة الفرق السعري} = 100 \times (120 \div 45) = 38\% \text{ تقريباً}$$

ملحوظة: في حالة استخدام سعر بيع المنتج المشابه مستوى باب المصنع يتم حسابه من قائمة الدخل الخاصة

بفترة التحقيق المقترحة حيث يساوي صافي الإيراد ÷ حجم الوحدات المباعة.



1-1-2-6 نأمل استيفاء جدول رقم (6) بشأن الفرق السعري بعد إجراء كافة التسويات، مع الشرح والتوضيح والتعليق أسفل الجدول. مرفق (14)

يتعين على الصناعة الشاكية استيفاء الجدول التالي مع إمكانية تكرار الصفوف حالة كانت الشكوى ضد واردات أكثر من صنف، والتعليق عليها أسفل الجدول لتوضيح نسبة الفرق السعري مع تقديم الأدلة الخاصة بمتوسط الأسعار بالمرفق رقم 14.

جدول رقم (6) الفرق السعري خلال [فترة التحقيق المقترحة] *

القيمة: ^/وحدة

الصنف	متوسط سعر الشاكي للمنتج المشابه أو المنافس (باب المصنع)	متوسط سعر المنتج محل الشكوى (مخازن المستورد)	مقدار الفرق السعري	هامش الفرق السعري %
xx	120	75	45	38%

الخفض والكبت السعري

يقصد بالخفض السعري عند تحديد الضرر في تحقيقات المعالجات التجارية التغيير السلي في متوسط أسعار بيع المنتج المشابه أو المنافس الذي تنتجه الصناعة المحلية خلال فترة تقييم الضرر.

بينما يقصد بالكبت السعري عند تحديد الضرر المادي في تحقيقات المعالجات التجارية على أنه عدم تناسب الزيادة في متوسط سعر بيع الوحدة للمنتج المشابه بالمقارنة مع الزيادة في متوسط تكلفة الوحدة خلال فترة تقييم الضرر، حيث يوضح التغيير في هذه النسبة خلال فترة التحقيق المقترحة مقارنة بالفترات السابقة عدم قدرة الصناعة المحلية على زيادة الأسعار المحلية بشكل متناسب مع الزيادة في التكلفة نتيجة للزيادة في الواردات.

2-1-2-6 نأمل استيفاء جدول رقم (7) بشأن الخفض والكبت السعري الذي تعرض له المنتج المشابه، مع الشرح والتوضيح والتعليق أسفل الجدول. مرفق (15)

يتعين على الشاكي استيفاء الجدول التالي لتقديم بيانات أسعار وتكاليف المنتج المشابه أو المنافس مع التعليق أسفل الجدول لتوضيح مدى قيام الصناعة الشاكية بتخفيض أسعار بيع المنتج المشابه أو المنافس وعدم قدرتها على زيادة تلك الأسعار خلال فترة التحقيق المقترحة بما يتناسب مع زيادة التكلفة خلال فترة تقييم الضرر نتيجة للزيادة في الواردات.

وقد قد تكون هناك زيادة في أسعار بيع المنتج المشابه أو المنافس خلال فترة تقييم الضرر، ولكنها لا تتناسب مع زيادة التكلفة وبالتالي قد يكون سبب عدم زيادة الأسعار بشكل متناسب مع زيادة التكلفة هو الزيادة في الواردات، لذلك يتم حساب نسبة تكلفة الوحدة المباعة إلى سعر بيع نفس الوحدة خلال كل فترة تقييم الضرر، وإذا تبين أن هناك زيادة في هذه النسبة قد يدل ذلك على منع (كبت) الأسعار المحلية من الزيادة ويكون مظهر من مظاهر الضرر الجسيم الذي تعاني منه الصناعة الشاكية نتيجة الزيادة في الواردات هو ما يسمى بالكبت السعري، ويتعين إرفاق الأدلة المتعلقة بالخفض والكبت السعري (حساب متوسط سعر البيع ومتوسط التكلفة) بمرفق رقم (15).



جدول رقم (7) الخفض والكبت السعري

القيمة: ^/وحدة

فترة التحقق المقترحة	[فترة 3]	[فترة 2]	[فترة 1]	البيان
120	123	120	117	(الخفض السعري) سعر بيع الشاكي للمنتج المشابه أو المنافس (باب المصنع)
%103	%105	%103	%100	مؤشر الخفض السعري %
132	129	115	110	متوسط تكلفة الوحدة المباعة من للمنتج المشابه أو المنافس
%110	%105	%96	%94	(الكبت السعري) التكلفة ÷ سعر البيع %
%117	%112	%102	%100	مؤشر الكبت السعري %

ملحوظة:

- يتم حساب سعر بيع الشاكي للمنتج المشابه لكل فترة من الفترات التي تتضمنها فترة تقييم الضرر من خلال قائمة الدخل الخاصة بكل فترة حيث يساوي صافي الإيراد ÷ حجم الوحدات المباعة.
- يتم حساب تكلفة الشاكي للمنتج المشابه لكل فترة من الفترات التي تتضمنها فترة تقييم الضرر من خلال قائمة الدخل الخاصة بكل فترة حيث تساوي تكلفة البضاعة المباعة ÷ حجم الوحدات المباعة.

3-2-6 العوامل والمؤشرات الاقتصادية

عند تحليل أثر الزيادة في الواردات على الصناعة الشاكية يتعين دراسة العوامل والمؤشرات الاقتصادية التي تتمثل فيما يلي:

حجم المبيعات، والحصة السوقية، والإنتاج، الطاقة المستغلة، والإنتاجية والعمالة، والأرباح.

ويتم دراسة أثر الواردات على تلك المؤشرات مجتمعة، وكذا بين المؤشرات بعضها البعض، ولا يلزم أن تكون كافة المؤشرات سلبية لإثبات وجود ضرر جسيم.

كما يتعين على الصناعة الشاكية تقديم مؤشرات العوامل الاقتصادية بالجدول الموضحة بنموذج الشكوى مع شرح تطورها خلال فترة تقييم الضرر حيث أن الوكالة ستقوم بدراسة هذه المؤشرات لتقييم الضرر الذي تعاني منه الصناعة الشاكية.



الحصة السوقية

1-3-2-6 نأمل استيفاء الجدول رقم (8) بشأن الحصة السوقية لكل من المبيعات المحلية من المنتج المشابه أو المنافس وواردات المنتج محل الشكوى مع الشرح والتوضيح والتعليق على تطور تلك المؤشرات أسفل الجدول. مرفق (16)

تقوم الصناعة الشاكية في هذا الجزء باستيفاء الجدول الخاص بالحصة السوقية لكافة مكونات السوق المحلي بالمملكة والذي يشمل كل من:

أ- إجمالي المبيعات المحلية من المنتج المشابه أو المنافس للشركة الشاكية.

ب- المبيعات المحلية للمنتجين المحليين الآخرين من المنتج المحلي المشابه (في حال عدم توافر البيانات الفعلية، قد تلجأ الصناعة الشاكية إلى تقدير مبيعات المنتجين المحليين الآخرين وذلك بناء على نسب حجم الإنتاج (تمثيل الصناعة) خلال فترة التحقيق المقترحة.

ت- إجمالي الواردات من المنتج محل الشكوى.

ثم يتم حساب الحصة السوقية لكل مكون بالنسبة لإجمالي حجم السوق المحلي وحساب مؤشرات كل حصة خلال فترة تقييم الضرر، مع الشرح والتوضيح والتعليق أسفل الجدول على تطور تلك المؤشرات، ويتم إرفاق أوراق العمل المتعلقة بالحصة السوقية بالمرفق 16.

إجمالي حجم السوق = حجم المبيعات المحلية للشاكي + حجم المبيعات المحلية للمنتجين المحليين خلاف الشاكي + حجم الواردات محل الشكوى

حصة المبيعات المحلية للشاكي = حجم المبيعات المحلية للشاكي ÷ إجمالي حجم السوق
" يتم حساب الحصة السوقية لكل مكون من مكونات السوق بنفس طريقة المعادلة السابقة "



جدول رقم (8) الحصة السوقية

الوحدة:

فترة التحقيق المقترحة	[فترة 3]	[فترة 2]	[فترة 1]	البيان
9340	14800	14200	13500	حجم المبيعات المحلية للشاكي (10)
950	1100	1820	1270	حجم المبيعات المحلية للمنتجين المحليين خلاف الشاكي * (11)
16700	10200	9500	8000	حجم واردات المملكة من المنتج محل الشكوى من كافة دول العالم ما عدا دول مجلس التعاون الخليجي (12)
1300	950	1000	900	حجم الواردات من دول مجلس التعاون الخليجي (13)
28290	27050	26520	23670	إجمالي السوق الظاهري (14) = (13+12+11+10)
36	59	60	62	الحصة السوقية للمبيعات المحلية % (11+10) ÷ 14
58	94	97	100	مؤشر الحصة السوقية للمبيعات المحلية %

يتم إدراج تعليق على مؤشر الحصة السوقية للمبيعات المحلية داخل السوق وكذلك كمية الواردات وتطور مؤشر حصتها السوقية داخل السوق المحلي مع التطرق لمدى استحواذ تلك الواردات على السوق من خلال استحواذها على جزء من الحصص السوقية لمكونات السوق المحلي الأخرى.

في حالة وجود موافقة مسبقة من اللجنة المشكلة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 321 وتاريخ 1444/4/28هـ الصادر بشأن نظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية، يتم تضمين الواردات ذات منشأ دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجموع الواردات من دول العالم دون الحاجة لفصل هذه الواردات في الجدول رقم 8.

الإنتاج، الطاقة المستغلة

2-3-2-6 نأمل استيفاء الجدول رقم (9) بشأن الإنتاج والطاقة المستغلة من المنتج المشابه، مع الشرح

والتوضيح والتعليق على تطور تلك المؤشرات أسفل الجدول. مرفق (17)

يتعين في هذا الجزء استيفاء إجمالي حجم الإنتاج من المنتج المشابه أو المنافس للصناعة المحلية الشاكية متضمنا الإنتاج المخصص للمبيعات المضمونة أو الاستخدام الداخلي، وتوضيح مدى تأثير زيادة الواردات على الإنتاج المحلي خلال فترة تقييم الضرر.

كما يتم استيفاء بيانات معدل استغلال الطاقة خلال فترة تقييم الضرر لتوضيح مدى تأثيرها بزيادة حجم الواردات، ويتم حساب معدل استغلال الطاقة عن طريق قسمة حجم الإنتاج على الطاقة الإنتاجية المتاحة لكل فترة من فترات تقييم الضرر مع شرح أسباب التغير في هذا المعدل مع إرفاق الأدلة للإنتاج والطاقة المستغلة بمرفق رقم (17).



جدول رقم (9) الإنتاج، الطاقة المستغلة

الوحدة:

فترة التحقيق المقترحة	[فترة 3]	[فترة 2]	[فترة 1]	البيان
14000	17500	18100	17230	حجم إنتاج الشاكي
81	102	105	100	مؤشر الإنتاج %
22000	22000	20000	20000	الطاقة الإنتاجية المتاحة
110	110	100	100	مؤشر الطاقة الإنتاجية المتاحة %
64	80	91	86	الطاقة المستغلة %
74	92	105	100	مؤشر الطاقة المستغلة %

العمالة، الإنتاجية

3-3-2-6 نأمل استيفاء الجدول رقم (10) بشأن العمالة والإنتاجية للمنتج المشابه أو المنافس، مع الشرح والتوضيح والتعليق أسفل الجدول على تطور تلك المؤشرات. مرفق رقم (18)

تقوم الشركة الشاكية في هذا الجزء باستيفاء الجدول الخاص بالعمالة المباشرة والإنتاجية مع إرفاق أوراق العمل المتعلقة بالعمالة والإنتاجية بمرفق رقم (18)، ويتم حساب الإنتاجية الخاصة بالعمال من خلال قسمة إجمالي حجم الإنتاج الفعلي على عدد العمالة المباشرة للشركة ويمكن للشركة اختيار طريقة أخرى مناسبة لحساب الإنتاجية (مثل حساب الإنتاجية بناء على ساعات عمل الآلات) مع تقديم الأدلة المؤيدة، ويتعين على الصناعة الشاكية التعليق أسفل الجدول على:

- تطور عدد العمالة المباشرة التي تعمل في إنتاج المنتج المشابه أو المنافس خلال فترة تقييم الضرر لتوضيح مدى تأثير زيادة حجم الواردات عليها.
- تطور الإنتاجية خلال فترة تقييم الضرر لتوضيح مدى تأثيرها بزيادة حجم الواردات.

جدول رقم (10) العمالة، الإنتاجية

فترة التحقيق المقترحة	[فترة 3]	[فترة 2]	[فترة 1]	البيان
320	480	500	500	العمالة المباشرة (عامل)
64	96	100	100	مؤشر العمالة %
29	36	36	34	الإنتاجية
85	106	106	100	مؤشر الإنتاجية %

يمكن حساب الإنتاجية = حجم الإنتاج ÷ عدد العمال (أو ساعات العمل)



الأرباح أو الخسائر

4-3-2-6 نأمل استيفاء الجدول رقم (11) بشأن الأرباح أو الخسائر فيما يخص المنتج المشابه أو المنافس، مع الشرح والتوضيح والتعليق أسفل الجدول. مرفق رقم (19)

يتعين استيفاء الجدول (15) من خلال ما يلي:

- إدراج أرقام مجمل الربح/الخسارة خلال فترة تقييم الضرر ويتم الحصول على أرقام مجمل الربح/الخسارة من قوائم الدخل الخاصة بالمنتج المشابه والمعدة بملحق (1) حيث أن مجمل الربح/الخسارة = صافي الإيراد - تكلفة البضاعة المباعة.
- إدراج أرقام صافي الربح/الخسارة خلال فترة تقييم الضرر ويتم الحصول على أرقام صافي الربح/الخسارة من قوائم الدخل الخاصة بالمنتج المشابه المعدة بملحق (1) حيث أن صافي الربح/الخسارة هو صافي الربح بعد الزكاة والضريبة.

على أن يتم إدراج التعليقات على التغير في الأرباح/الخسائر ودراسة تأثير زيادة الواردات عليها مع إعداد جدول الأرباح أو الخسائر حال تعدد الأنواع أو الأصناف وإرفاق أوراق العمل المتعلقة بالأرباح/الخسائر بمرفق رقم (19).

جدول رقم (11) الأرباح أو الخسائر

القيمة: ^

البيان	[فترة 1]	[فترة 2]	[فترة 3]	فترة التحقيق المقترحة
مجمّل الأرباح أو الخسائر	1200	1250	1300	400-
مؤشر مجمل الأرباح أو الخسائر %	100	104	108	33-
صافي الأرباح أو الخسائر	700	720	800	200-
مؤشر صافي الأرباح أو الخسائر %	100	103	114	29-

3-6 التهديد بحدوث الضرر الجسيم

في حال لم تعكس المؤشرات الخاصة بالضرر الجسيم (2-6) تضرر الصناعة الشاكية ضرراً جسيماً من الزيادة في الواردات، يتعين على الصناعة الشاكية استيفاء الأسئلة التالية لتوضيح مدى وجود تهديد بالضرر الجسيم، ولا بد أن يستند تحديد التهديد بالضرر الجسيم على وقائع تشرحها الصناعة الشاكية وليس مجرد مزاعم أو تكهنات أو احتمالات بعيدة الحدوث، ولا بد أن تبين الصناعة الشاكية عن وجود تغير في الظروف وشيك ومتوقع الحدوث وسينتج عنها وضعاً قد تسبب فيه الزيادة في الواردات ضرراً جسيماً، ومن بين تلك الوقائع مثلاً وجود أسباب واضحة ومقنعة على استيراد كميات ضخمة من الواردات محل التحقيق في المستقبل القريب بمعدل كبير، مع توافر كميات وزيادة وشيكة في القدرة الإنتاجية للمصدرين، دخول واردات بأسعار سيكون لها تأثيرات سعرية واضحة، ودلائل على توافر مخزون كبير قابل للتصدير لدى المصدرين.



1-3-6 نأمل توضيح ما إذا كان هناك معدل كبير في زيادة الواردات من المنتج محل الشكوى مع تقديم الأدلة.

يتعين على الصناعة الشاكية توضيح ما إذا كان هناك معدل كبير في زيادة الواردات من المنتج محل الشكوى وذلك عن طريق دراسة تطور الواردات خلال فترة ممكنة خلال فترة التحقيق المقترحة مما يوضح أن هناك معدل زيادة كبير في الواردات محل الشكوى مما يرجح زيادة كبيرة في المستقبل القريب مما يهدد بحدوث ضرر جسيم على الصناعة الشاكية، مع إرفاق الأدلة التي تؤيد ذلك.

2-3-6 نأمل استيفاء الجدول رقم (12) بشأن زيادة قدرة المصدرين للمنتج محل الشكوى من دول العالم على

النفوذ إلى سوق المملكة مع الشرح والتوضيح والتعليق أسفل الجدول، وإرفاق الأدلة على ذلك مرفق (20).

يتعين على الصناعة الشاكية توضيح زيادة قدرة المصدرين للمنتج محل الشكوى من كافة المصادر على النفوذ إلى سوق المملكة مع الشرح والتوضيح والتعليق أسفل الجدول رقم (12) بالنموذج المعد لذلك، من خلال توضيح القدرات التصديرية والمستقبلية لمصدري المنتج محل الشكوى من كافة المصادر، وتستنعي الصناعة الشاكية بكافة مصادر المعلومات المعروفة أو التقارير أو الدراسات الصادرة عن المراكز أو المنتديات أو المؤسسات المعروفة لدى جهة التحقيق، وقد تنتج هذه الزيادة في القدرات التصديرية نتيجة لإجراءات داخلية بالدول المصدرة مثل التغير في السياسات النقدية أو انخفاض الطلب أو مشاكل تقنية أو انفتاح الدولة نفسها على الواردات من دول أخرى، مع إرفاق الأدلة على ذلك بمرفق رقم (20).

جدول رقم (12) الطاقة الإنتاجية للدول المصدرة

الوحدة:

البيان	[فترة 1]	[فترة 2]	[فترة 3]	فترة التحقيق المقترحة
(20) القدرة التصديرية لمصدري المنتج محل الشكوى				
% مؤشر القدرة التصديرية لمصدري المنتج محل الشكوى				

3-3-6 اذكر الأسواق الأخرى بخلاف سوق المملكة التي يمكنها استيعاب صادرات المنتج محل الشكوى

يتعين على الصناعة الشاكية ذكر الأسواق بدول أخرى بخلاف سوق المملكة التي يمكنها استيعاب صادرات دول العالم من المنتج محل الشكوى، حيث أن وجود مثل هذه الدول واحتمالية اتخاذها لإجراءات حمائية يمكن أن يؤثر على مستوى التهديد بالضرر حال توجه الصادرات إلى المملكة.

4-3-6 اذكر الآثار السعرية التي قد تسببها الواردات من المنتج محل الشكوى من حيث الخفض السعري

والكبت السعري، مع توضيح ما إذا كانت أسعار المنتج محل الشكوى سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على تلك الواردات، يمكن للشركة الاستعانة بالقسم (6-2-1) الخاص بالآثار السعرية عند استيفاء هذا البند.

يتعين على الصناعة الشاكية توضيح ما إذا كان هناك احتمال أن أسعار الواردات من المنتج محل الشكوى تؤدي إلى آثار سلبية على أسعار الصناعة الشاكية من حيث الخفض السعري والكبت السعري (والتي تم شرحها وتوضيحها في الفقرة 6-2-2)، مع توضيح ما إذا كان أسعار المنتج محل الشكوى التي من المتوقع أن تكون منخفضة سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على



تلك الواردات، مع تقديم بيانات توضح أسباب احتمالية زيادة مستوى الخفض السعري أو الكبت السعري في المستقبل القريب.

5-3-6 نأمل استيفاء الجدول رقم (13) بشأن المخزون من المنتج لدى مصدري المنتج محل الشكوى مع إرفاق الأدلة على ذلك. مرفق (21)

توضح الصناعة الشاكية من خلال استيفاء الجدول رقم (13) المعلومات المتعلقة بالمخزون لدى مصدري المنتج محل الشكوى لتوضيح احتمالية قيام المصدرين بالتخلص من هذا المخزون عن طريق تصديره إلى المملكة، مما يهدد بتعرضها لضرر جسيم مع ضرورة إرفاق الأدلة على ذلك بمرفق رقم (21).

جدول رقم (13) مخزون الدول المصدرة					
القيمة:		الوحدة:			البيان
فترة التحقيق المقترحة	[فترة 3]	[فترة 2]	[فترة 1]		
				مخزون المنتج محل الشكوى لدى المصدرين (21)	
				مؤشر مخزون المنتج محل الشكوى لدى المصدرين %	

6-3-6 نأمل توضيح ما إذا كانت هناك توقعات بأن الواردات من المنتج محل الشكوى ستزيد زيادة كبيرة في المستقبل القريب، مع تقديم ما يؤيد ذلك. مرفق (22)

يتعين على الشركة الشاكية توضيح تقديرها وتوقعاتها بشأن زيادة الواردات من المنتج محل الشكوى في الفترة الزمنية المستقبلية القريبة من تاريخ استيفاء نموذج الشكوى، وتستعين الشركة الشاكية بكافة مصادر المعلومات المعروفة أو التقارير أو الدراسات الصادرة عن المراكز أو المنتديات أو المؤسسات المعروفة لدى جهة التحقيق مع إرفاق الأدلة بمرفق (22).



7 القسم السابع (المسببات الأخرى للضرر والعلاقة السببية)

يهدف هذا القسم إلى إتاحة الفرصة للشركة الشاكية وفقاً للمادة (28) من اللائحة من تقديم الأدلة على وجود علاقة سببية بين الزيادة في الواردات والضرر الجسيم أو التهديد به، وكذلك عرض المسببات الأخرى بخلاف الواردات من المنتج محل الشكوى والتي يمكن أن تكون مسبباً آخر من مسببات الضرر الجسيم.

يقوم الشاكي بتوضيح العلاقة السببية بين الواردات والضرر الجسيم الواقع عليه، وله في سبيل ذلك توضيح أثر الواردات، وبحث العوامل الأخرى بخلاف الواردات، والوصول إلى نتيجة بشأن العلاقة السببية وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الواردة في هذا القسم كما يلي:

1-7 نأمل توضيح لماذا تعتبر العوامل التي تم ذكرها في القسم السادس من هذه الشكوى لتحديد الضرر الجسيم أو التهديد به مظاهر لهذا الضرر.

تلخص الصناعة الشاكية أثر الواردات على مؤشرات الصناعة السعرية والاقتصادية من خلال دراسة العوامل التي تم ذكرها في القسم السادس من الشكوى ومدى تأثيرها سلباً بالعلاقة مع تطور الواردات وذلك لإثبات الضرر الجسيم أو التهديد به.

2-7 نأمل توضيح مدى تزامن الزيادة في الواردات من المنتج محل الشكوى مع الضرر الجسيم الذي تعاني منه الصناعة المحلية الشاكية.

تثبت الصناعة الشاكية أن الضرر المدعى به قد حدث بشكل متزامن خلال فترة التحقيق المقترحة مع تطور الواردات من المنتج محل الشكوى مع تقديم تحليل موضوعي عن وجود هذه علاقة الارتباط بين تطور الواردات المدعى بزيادتها والأثر السلبي على مؤشرات الصناعة الشاكية.

3-7 نأمل توضيح ما إذا حدث انكماش في الطلب على المنتج محل الشكوى، أو المنتج المشابه، أو المنتج المنافس محلياً، أو عالمياً خلال فترة تقييم الضرر وأسباب ذلك.

توضح الصناعة الشاكية حالة الطلب على المنتج محل الشكوى والمنتج المشابه أو المنافس في السوق السعودي وأي تغيرات طرأت على السوق سواء من حيث حدوث انكماش في الطلب من عدمه خلال فترة تقييم الضرر، وفي حالة حدوثها يتم توضيح العوامل التي أدت إلى ذلك.

4-7 في حالة استبعاد واردات دول المجلس من نطاق الشكوى أو أي واردات أخرى لدول مرتبطة باتفاقية تجارة حرة، نأمل توضيح ما إذا كان حجم وأسعار هذه الواردات تسبب ضرراً للصناعة المحلية الشاكية بخلاف الواردات محل الشكوى.

بغرض التعرف على مدى تأثير الواردات الخليجية أو واردات دول أخرى تم استبعادها من نطاق الشكوى (بموجب اتفاقية تجارة حرة) على الضرر الواقع على الصناعة الشاكية، تقوم الصناعة الشاكية بتوضيح مدى أثر حجم وقيمة تلك الواردات بخلاف الواردات محل الشكوى على مؤشرات الصناعة السعرية والاقتصادية من خلال دراسة العوامل التي تم ذكرها في القسم السادس من الشكوى.



- 5-7 نأمل توضيح ما إذا حدث تغير في أنماط استهلاك المنتج محل الشكوى أو المنتج المشابه خلال فترة تقييم الضرر.
- توضح الصناعة الشاكية ما إذا حدث تغير في أنماط استهلاك المنتج محل الشكوى أو المنتج المشابه أو المنافس خلال فترة تقييم الضرر أسباب هذا التغير إن وجد على سبيل المثال خلال ظهور منتج/منتجات جديدة أو تكنولوجيا حديثة تحل محل هذا المنتج.
- 6-7 نأمل توضيح ما إذا كانت هناك ممارسات أو قيود تجارية تؤثر على المنتج محل الشكوى أو المنتج المشابه خلال فترة تقييم الضرر.
- توضح الصناعة الشاكية ما إذا كانت هناك ممارسات أو قيود تجارية تفرضها المملكة تؤثر على المنتج محل الشكوى، أو المنتج المشابه، أو المنتج المنافس اقتصادياً، أو سعرياً خلال فترة تقييم الضرر مثل حظر البيع في مناطق أو محافظات محددة أو تحديدات سعريّة لا تخضع لآلية العرض والطلب، أو حظر تصدير المنتج المشابه، أو المنافس، أو فرض رسوم تصدير، أو أي قيود أخرى.
- 7-7 نأمل توضيح كيف يمكن للمنافسة داخل السوق المحلي بالمملكة فيما بين المنتجين الأجانب والمنتجين المحليين مسبباً أضراراً للضرر الجسيم الذي قد تعاني منه الصناعة المحلية الشاكية.
- توضح الصناعة الشاكية ما إذا كانت المنافسة بين المنتجين المحليين فيما بينهم أو بينهم وبين المنتجين المصدرين الأجانب داخل السوق المحلي بالمملكة تؤثر بشكل مباشر على الأثار السعريّة والمؤشرات الاقتصادية للصناعة الشاكية.
- 8-7 نأمل توضيح حجم تأثير نوع التقنية المستخدمة في إنتاج المنتج المشابه أو المنافس بالمملكة خلال فترة التحقيق المقترحة ومدى حداثة هذه التقنية.
- توضح الصناعة الشاكية نوع التقنية المستخدمة في إنتاج المنتج المشابه بالمملكة ومدى حداثة مع التقنية المستخدمة عالمياً، كما يتم مقارنة تلك التقنية المستخدمة لدى الصناعة المحلية مع التقنية المستخدمة في إنتاج المنتج محل الشكوى خلال فترة التحقيق المقترحة، وتوضح الصناعة الشاكية مدى حداثة التقنية وتأثيرها على الكفاءة التشغيلية للصناعة الشاكية.
- 9-7 نأمل توضيح وجود أي عوائق أو قيود تمنع الشركة من زيادة الإنتاجية بخلاف تأثير الواردات محل الشكوى.
- توضح الصناعة الشاكية مدى وجود أية عوائق أو قيود أو قرارات حكومية تتعلق بالمنتج المشابه أو المنافس أو الفئات العامة للمنتج المشابه أو المنافس والتي تعيق الشركة من زيادة إنتاجيتها لهذا المنتج مع إرفاق الأدلة وصور القرارات التي تنص على ذلك.
- 10-7 نأمل استيفاء الجدول رقم (14) بشأن مبيعات تصدير الصناعة المحلية من المنتج المشابه خلال فترة تقييم الضرر.
- تستوفي الصناعة الشاكية الجدول رقم (14) مع دراسة وتحليل حجم مبيعات التصدير من المنتج المشابه أو المنافس خلال فترة تقييم الضرر وتقديم شرح لحجم الصادرات للصناعة الشاكية خلال فترة تقييم الضرر ودراسة مدى تأثير التغير في



الأداء التصديري للصناعة وارتباطه من عدمه بالضرر الواقع على الصناعة الشاكية من خلال الأثار السعيرية والاقتصادية التي يتم دراستها.

جدول رقم (14) مبيعات التصدير

الوحدة:				البيان
القيمة: ^٨				
فترة التحقيق المقترحة	[فترة 3]	[فترة 2]	[فترة 1]	
				حجم مبيعات تصدير الشاكي من المنتج المشابه أو المنافس (22)
				مؤشر مبيعات التصدير %
				قيمة مبيعات تصدير الشاكي من المنتج المشابه (23)
				مؤشر قيمة مبيعات تصدير %

11-7 نأمل توضيح ما إذا كان هناك أسباباً أخرى معروفة بخلاف ما سبق قد تكون سبباً آخر للضرر الجسيم الذي تعاني منه الصناعة المحلية الشاكية مثل (الأعباء التمويلية، أزمات اقتصادية، تغير في معدل الصرف وغير ذلك من أسباب).

توضح الصناعة الشاكية توضيح ما إذا كان هناك أسباب أخرى معروفة لها بخلاف ما سبق قد تكون سبباً آخر ساهم في إحداث الضرر الجسيم الذي تعاني منه الصناعة الشاكية بخلاف الضرر المدعى به بسبب الواردات من المنتج محل الشكوى مثل (الأعباء التمويلية، أزمات اقتصادية، تغير في معدل الصرف وغير ذلك من أسباب).



8 القسم الثامن (خطة التعديل الهيكلي)

يهدف هذا القسم إلى إتاحة الفرصة للصناعة المحلية الشاكية لتقديم خطة تعديل هيكلي في حال تم فرض تدابير وقائية نهائية وذلك لتكييف أوضاعها بالسوق المحلي خلال فترة فرض التدابير.

1-8 نأمل تقديم خطة التعديل الهيكلي المقترحة لتطوير الكفاءة التنافسية والتكيف مع أوضاع السوق المحلي بالمملكة، في حالة فرض تدابير وقائية نهائية، كما نأمل إرفاق أي دراسات أو مستندات إن وجدت، مرفق (23)

تقوم الصناعة الشاكية بتقديم خطة التعديل الهيكلي التي ستقوم بتنفيذها تزامناً مع فرض التدابير الوقائية حال فرضها، ومدى تطور تلك الخطة وتحقيق الأهداف المرجوة منها مع كل فترة تحرير للتدابير الوقائية حال فرضها وذلك في سبيلها لتوفيق أوضاعها حال إنهاء العمل بالتدابير الوقائية المفروضة مع إرفاق الأدلة على ذلك بالمرفق (23).

2-8 نأمل توضيح كيف تساهم خطة التعديل الهيكلي في تخفيض التكاليف والأعباء التي تتحملها الشركة في مواجهة الواردات.

تقوم الصناعة الشاكية عند تقديم خطة التعديل الهيكلي بشرح وتحديد كافة الأهداف التي تسعى الشركة إلى تحقيقها خلال فترة تطبيق التدابير الوقائية النهائية حال فرضها مع تحديد التوقيتات الزمنية، بالإضافة إلى تحديد العناصر اللازم وجودها لتحقيق تلك الأهداف. ويمكن للصناعة الشاكية التركيز على العناصر ذات العلاقة بالمنتج المشابه أو المنافس والتي من بينها على سبيل المثال لا الحصر تطوير المنتج أو مراحل الإنتاج وبناء القدرات الوظيفية وتحديد العناصر البشرية وتطويرها أو العمل على إعداد الخطط البيعية والتسويقية وإعادة توزيع المناطق الجغرافية لبيع المنتج، مما قد يساهم في زيادة حجم المبيعات والاستحواذ على حصة أكبر من السوق المحلي وزيادة حجم الإنتاج وخفض تكاليفه وكذا خفض الأعباء المالية التي تتحملها الصناعة المحلية في سبيل توفيق أوضاعها، كما يمكنها استخدام التكامل العكسي backward Integration كإحدى أدوات التكيف الهيكلي عن طريق شراء إحدى شركات المواد الخام أو شركات الخدمات الخاصة بإنتاج المنتج المشابه... الخ.

3-8 نأمل توضيح أثر التدابير الوقائية حال فرضها في تحسين الأوضاع الاقتصادية والهيكلية للشركة/للصناعة.

تقوم الصناعة الشاكية بتوضيح وتقديم تقديرها لمدى مساهمة التدابير الوقائية حال فرضها على الأداء المالي والاقتصادي للشركة وأثر تلك التدابير على قدرة الشركة في تحقيق خطة التعديل الهيكلي ولها أن تقدم الدراسات أو التقديرات التي تدل على ذلك.



9 القسم التاسع (المصلحة العامة)

يهدف هذا القسم إلى بحث ما إذا كان فرض تدابير وقائية يخدم المصلحة العامة وإتاحة الفرصة للصناعة المحلية الشاكية لتوضيح أثر تلك التدابير على المصلحة العامة بالمملكة.

1-9 نأمل تقديم شرح مفصل لأثر فرض تدابير وقائية نهائية على المصلحة العامة بالمملكة وكيف تخدم السوق/الاقتصاد السعودي بصفة عامة والأطراف المرتبطة بالمنتج المشابه أو المنافس/محل الشكوى بصفة خاصة بشكل مباشر أو غير مباشر.

تقوم الصناعة المحلية بتوضيح وشرح الأثر المباشر وغير المباشر لفرض تدابير وقائية نهائية على المصلحة العامة بسوق المملكة سواء كان ذلك التأثير إيجابياً لشركات الصناعة المحلية أو كان سلبياً على كل من مستخدمي المنتج المشابه، أو المنافس، أو محل الشكوى، أو المستهلك النهائي، أو غيرهم مع إمكانية تقديم الدراسات أو الأبحاث أو أوراق العمل التي تدل على ذلك.



10 القسم العاشر (التدابير الوقائية المؤقتة المقترحة)

يهدف هذا القسم إلى إتاحة الفرصة للصناعة المحلية الشاكية التقدم بطلب لفرض تدابير وقائية مؤقتة بسبب وجود ظروف حرجة، وقد يؤدي التأخر في فرض التدابير إلى إلحاق ضررًا جسيمًا أو يهدد بإلحاقه للصناعة المحلية بصورة لا يمكن تداركها أو يصعب إصلاحها.

1-10 نأمل توضيح الظروف الحرجة التي تدل على الإضعاف الكلي للصناعة المحلية ومبررات طلب فرض التدبير الوقائي المؤقت وإثبات أن التأخر في فرض التدابير إلى حين انتهاء إجراءات التحقيق سيؤدي إلى إلحاق ضررًا جسيمًا أو يهدد بإلحاقه للصناعة المحلية بصورة لا يمكن تداركها أو يصعب إصلاحها.

يتيح النظام السعودي للمعالجات التجارية في التجارة الدولية ولائحته التنفيذية وكذا الاتفاق الدولي للوقاية للصناعة المحلية فرض تدابير وقائية مؤقتة في صورة زيادة تعريفية على واردات المنتج محل الشكوى لمدة لا تتجاوز 200 يوم حال تعرض الصناعة المحلية إلى ضرر خطير أو تهديد بالضرر الجسيم لا يمكن تداركه إذا لم يتخذ مثل هذا الإجراء. ويمكن للصناعة الشاكية أن تتقدم بطلب لفرض تدابير وقائية مؤقتة عند تقديم الشكوى أو في وقت لاحق لتقديمها وفي سبيل تعزيز هذا الطلب تقدم الصناعة كافة الأدلة والبراهين والدوافع التي تدل أن عدم فرض تدابير وقائية مؤقتة من شأنه الإضعاف الكلي للشركة أو إغلاق المصنع أو تسريح عدد كبير من العمالة أو إيقاف عدد كبير من الماكينات أو خطوط الإنتاج أو تعطيل الإنتاج بنسبة كبيرة أو فقدان الحصة السوقية أو أي مزايا تنافسية بالسوق المحلي في ظل عدم قدرة الصناعة المحلية الشاكية على مواجهة الزيادة الكبيرة في الواردات.

2-10 نأمل تقديم تقدير حول الرسم الوقائي المؤقت وعلى أي أساس تم حسابه و اقتراحه.

تقوم الصناعة المحلية بتقديم مقترح للتدابير الوقائية المؤقتة عند طريق تقدير الزيادة التعريفية المطلوب فرضها لفترة محددة لا تتجاوز 200 يوم والتي من شأنها إيقاف أو الحد من الضرر الجسيم أو الإضعاف الكلي للصناعة المحلية الذي لا يمكن تداركه إذا لم تفرض هذه الزيادة خلال مجريات التحقيق اللاحق للشكوى، وتقدم الشركة الشاكية المنهجية أو طريقة الحساب التي اعتمدت عليها عن تقدير هذه الزيادة.

لجهة التحقيق أو الهيئة القرار النهائي في تقدير ما إذا كانت الصناعة المحلية الشاكية تعاني من ضرر خطير لا يمكن تداركه من عدمه، ولها في ذلك أيضًا التوصية بفرض تدابير وقائية مؤقتة أو لا.



النماذج الملحق

← ملحق 1: قائمة دخل المنتج المشابه أو المنتج المنافس

يتعين على الصناعة الشاكية استيفاء الملحق 1 عن طريق إعداد قائمة دخل منفصلة للمنتج المشابه عن كل فترة من فترات تقييم الضرر مع تحديد وحدة القياس والعملية المستخدمين في إعداد قائمة الدخل، يجب أن تكون وحدة القياس هي نفسها الوحدة المستخدمة في إعداد بيانات الشكوى أما بالنسبة للعملية فيتم استخدام الريال السعودي وفي حالة كون العملة المستخدمة في إعداد قائمة الدخل عملة أخرى غير الريال السعودي فيتم التحويل إلى الريال السعودي مع ذكر سعر الصرف ومصدره خلال كل فترة من فترات تقييم الضرر، قد يتطلب الأمر حسب الحالة إعداد قائمة دخل إجمالية، وقائمة دخل خاصة بالمبيعات المحلية، وقائمة دخل خاصة بمبيعات التصدير.

← ملحق 2: قائمة تكاليف المنتج المشابه أو المنتج المنافس

يتعين على الصناعة الشاكية استيفاء الملحق 2 عن طريق إعداد قائمة تكاليف منفصلة للمنتج المشابه عن كل فترة من فترات تقييم الضرر مع تحديد وحدة القياس والعملية المستخدمين في إعداد قائمة التكاليف، يجب أن تكون وحدة القياس هي نفسها الوحدة المستخدمة في إعداد بيانات الشكوى أما بالنسبة للعملية فيتم استخدام الريال السعودي وفي حالة كون العملة المستخدمة في إعداد قوائم التكاليف عملة أخرى غير الريال السعودي فيتم التحويل إلى الريال السعودي مع ذكر سعر الصرف ومصدره خلال كل فترة من فترات تقييم الضرر.

← ملحق 3: نموذج التوكيل أو التفويض الموثق للصناعة المحلية

لا بد أن تدرك الصناعة الشاكية أن هذا التفويض يمنح الجهة/الشخص الموكل الحق والصلاحيات في تقديم وتلقي والاطلاع على المعلومات السرية وغير السرية الخاصة بالشركة فيما يتعلق بالشكوى وكافة مراحل التحقيق اللاحقة، وأنه يمثل الشركة في تلقي جميع الإعلانات والإشعارات وغير ذلك من إجراءات ومتطلبات قبول طلب الشكوى وما قد يتبع ذلك من متطلبات وإجراءات في التحقيق، مع أهمية أن يكون هذا التوكيل/التفويض موثقاً من قبل الغرفة التجارية.

← ملحق 4: خطاب التعهد للصناعة المحلية

تتعهد الشركة وفق هذا النموذج بصحة المعلومات المقدمة بالشكوى والتحقيق اللاحق لها، وأن المعلومات المقدمة منهم في الشكوى وخلال التحقيق هي معلومات صحيحة وكاملة في حدود المعلومات الصحيحة المتوافرة لديهم، وأن هذه المعلومات لم ولن تتضمن بحسب علمهم معلومات غير صحيحة بقصد الإخلال بمصالح أي طرف آخر بالتحقيق، متحملة الشركة ومن ينوب عنها بذلك التبعات الجزائية لمخالفة ذلك بموجب أنظمة المملكة العربية السعودية المتعلقة بطبيعة المخالفة، كما تسمح الشركة للهيئة بالاحتفاظ بالمعلومات المقدمة في الشكوى والتحقيق بما فيها المعلومات الورقية والإلكترونية السرية وغير السرية للفترة التي تراها الهيئة مناسبة.

كما تتعهد الشركة عن مسؤوليتها الكاملة عن بيانات الحساب الخاص بالشركة في النظام الإلكتروني للمعالجات التجارية، مدركة أن أي تسريب ونشر لهذه البيانات قد يترتب عليه الكشف عن معلوماتهم السرية، ولا يترتب على الهيئة بموجب تقصير الشركة أي مسؤولية.



المرفقات :

تقدم الصناعة الشاكية المرفقات التي اعتمدت عليها عند إعداد الشكوى مع ترقيمها وفقاً لما هو مطلوب بالنموذج سواء كانت تلك المرفقات من مصادر حكومية، أو غير حكومية، أو دراسات، أو مواقع، أو تقارير أو قوائم وعروض أسعار أو أية أدلة أو مستندات أخرى اعتمدت عليها في تقديم البيانات.

← كيفية تقديم ملخص المعلومات السرية في النسخة غير السرية

تقدم الصناعة الشاكية أو من ينوب عنها وفقاً للفقرة الثالثة من المادة الخامسة من اللائحة نسخة سرية ونسخة غير سرية لطلب الشكوى وفقاً للفصل الرابع من اللائحة والذي نص على الآتي:

"المادة الثانية عشرة:

- 1- بموجب الفصل (التاسع) من النظام، تعامل الهيئة المعلومات المقدمة لها بصفة السرية إذا قدمها مُقدم المعلومات مرفقة بطلب كتابي يحدد فيه المعلومات سرية أو وضع علامة واضحة تحدد المعلومات السرية، وذلك بشرط توافر أحد الحالات التالية:
 - أ. أن تكون المعلومات سرية بطبيعتها مثل أن يكون إفشاؤها يمنح ميزة تنافسية كبيرة لمنافس له أو أن إفشاؤها يسبب أثر سلبياً كبيراً على مقدم المعلومات أو على صاحب المعلومات الذي أخذت منه المعلومات.
 - ب. أن تكون المعلومات المطلوب اعتبارها سرية مستندة على أسباب مكتوبة مقنعة للهيئة تبرر سبب اعتبارها سرية.
- 2- يشترط في جميع الأحوال على مقدم المعلومات السرية أن يقدم كتابةً أسباب اعتبار المعلومات سرية ويحدد أسباب المعاملة السرية لكل مجموعة مترابطة من المعلومات المطلوب معاملتها بصفة السرية، وأن يقدم ملخص غير سري للمعلومات السرية، ويشترط أن تكون تفاصيل الملخص غير السري كافية لفهم جوهر المعلومات السرية بشكل معقول لباقي الأطراف المعنية، وفي حالات استثنائية التي لا يمكن فيها تلخيص المعلومات السرية، يجوز للطرف مقدم المعلومات السرية عدم تقديم ملخص، بشرط تقديم أسباب مقنعة للهيئة تبين سبب عدم إمكانية تقديم ملخص غير سري للمعلومات السرية.
- 3- للهيئة إغفال المعلومات السرية في التحقيق وعدم الاعتماد عليها إذا لم تقتنع بمبررات طلب اعتبار المعلومات سرية أو لم تقتنع بالمبررات المقدمة حول عدم إمكانية تلخيص هذه المعلومات في ملخصات غير سرية تكفي لفهم جوهرها، وذلك إذا رفض مقدم المعلومات استخدام الهيئة لهذه المعلومات بشكل علني، أو رفض التصريح للهيئة كتابةً بإمكانية إفشاؤها بشكل عام أو ملخص، وللهيئة بالرغم من ذلك الاعتماد على هذه المعلومات في التحقيق لو تبين لها من مصادر متاحة ومناسبة أخرى أن المعلومات السرية صحيحة ويمكن الاعتماد عليها."

وبناء على نص المادة الثانية عشرة من اللائحة، إذا وجدت الصناعة الشاكية أن لديها معلومات سرية مقدمة في طلب الشكوى وطلبت معاملتها بصفة السرية، فيتعين عليها تحديد هذه المعلومات المطلوب معاملتها بصفة سرية وأسباب اعتبارها سرية، مع ختمها أو وضع علامة واضحة تبين سريتها، وعندما تتوافر الشروط والمتطلبات المنصوص عليها في المادة الثانية عشر من اللائحة، سيتم التعامل مع هذه المعلومات بصفة السرية من قبل الهيئة.

وللوكالة إغفال المعلومات السرية في التحقيق وعدم الاعتماد عليها إذا لم تقتنع بمبررات طلب اعتبار المعلومات سرية أو لم تقتنع بالمبررات المقدمة حول عدم إمكانية تلخيص هذه المعلومات في ملخصات غير سرية تكفي لفهم جوهرها.



ومن ثم تلتزم الصناعة الشاكية تقديم ملخصات غير سرية تكفي تفاصيلها للتوصل إلى فهم معقول لجوهر هذه المعلومات ليتم الاعتماد عليها في التحقيق، ويجوز للصناعة الشاكية، في ظروف استثنائية، أن تبين أن بعض المعلومات ذات طبيعة لا تقبل التلخيص ومن ثم لا يمكنها تقديم ملخص غير سري لها، وفي هذه الظروف الاستثنائية لا بد من قيام الصناعة بتقديم بيان بالأسباب التي تجعل مثل هذا التلخيص غير ممكن بشرط أن تقبل الوكالة هذه الأسباب. وتقدم الوكالة أدناه مقترحات لتمكن الصناعة الشاكية من تقديم ملخصات غير سرية للمعلومات السرية في نسخة طلب الشكوى غير السري، ومقترحات عن كيفية التعامل مع المعلومات السرية التي لا يمكن تلخيصها بشكل غير سري وذلك وفقاً للآتي:

أولاً: تلخيص غير سري للمعلومات السرية الواردة في الجداول:

- 1- يتم تقديم الملخص غير السري للبيانات السرية الواردة بالجداول التي تعتمد على أسلوب المؤشرات بناء على مقارنة كل فترة بسنة الأساس وفقاً للأمثلة التالية:

← مثال رقم (1)

جدول (8) الحصة السوقية (النسخة السرية)

الوحدة:

البيان	[فترة 1]	[فترة 2]	[فترة 3]	فترة التحقيق المقترحة
حجم المبيعات المحلية للشاكي	13500	14200	14800	9340
حجم المبيعات المحلية للمنتجين المحليين خلاف الشاكي	1270	1820	1100	950
حجم واردات المنتج محل الشكوى	8900	10500	11150	18000
إجمالي حجم السوق	23670	26520	27050	28290
مؤشر إجمالي حجم السوق%	100	112	114	120
حصة المبيعات المحلية للشاكي %	57	54	55	33
حصة المبيعات المحلية للمنتجين خلاف الشاكي %	5	7	4	3
حصة واردات المنتج محل الشكوى %	38	40	41	64



جدول (8) الحصة السوقية (النسخة غير السرية)

الوحدة:

فترة التحقيق المقترحة	[فترة 3]	[فترة 2]	[فترة 1]	البيان
69	110	105	100	مؤشر حجم المبيعات المحلية للشاكي %
75	87	143	100	مؤشر حجم المبيعات المحلية للمنتجين المحليين خلاف الشاكي %
18000	11150	10500	8900	حجم الواردات من المنتج محل الشكوى
209	128	119	100	مؤشر حجم الواردات من المنتج محل الشكوى %
120	114	112	100	مؤشر إجمالي حجم السوق %
58	96	94	100	مؤشر حصة المبيعات المحلية للشاكي %
63	76	128	100	مؤشر حصة المبيعات المحلية للمنتجين خلاف الشاكي %
169	110	105	100	مؤشر حصة الواردات من المنتج محل الشكوى %

-2 يتم التعبير عن جداول البيانات التي تعتمد على نسبة الاختلاف دون مقارنة.

← مثال رقم (2)

جدول (6) الفرق سعري خلال [فترة التحقيق المقترحة]

القيمة: ٨/وحدة

هامش الفرق السعري %	مقدار الفرق السعري	متوسط سعر المنتج محل الشكوى (مستودع المستورد)	متوسط سعر الشاكي للمنتج المشابه (باب المصنع)	الصنف
38	45	75	120	صنف 1

النص غير السري للفرق سعري بالشكوى

جدول (6) الفرق سعري خلال [فترة التحقيق المقترحة]

هامش الفرق السعري %	مقدار الفرق السعري	متوسط سعر المنتج محل الشكوى (مستودع المستورد)	متوسط سعر الشاكي للمنتج المشابه (باب المصنع)	الصنف
38	XX	XXX	XXX	XX

ثانياً: المعلومات السرية التي ترد في سياق الإجابة على النموذج ولا يمكن تلخيصها بشكل غير سري:

في حال كانت المعلومات السرية داخل النص، مثال ذلك تقديم قيمة محددة أو نسبة أو بيان أو أسم أو غيرها وتعتبرها الشركة معلومات سرية ولا يمكن تلخيصها بصورة مؤشر أو نسبة، وبشرط تقديم مبررات السرية وتقديم مبررات عن عدم القدرة على التلخيص للوكالة، فيمكن بعد موافقة الوكالة استبدال هذه المعلومات بوضع رموز على سبيل المثال وضع (*****) مكان المعلومات السرية.